

صندوق ميفك كابيتال للمرابحة
MEFIC Capital Murabaha Fund

(صندوق أسواق النقد عام مفتوح متواافق مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق)

مدير ومشغل الصندوق
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال)

رقم الاعتماد الشرعي
MEFIC-4374-74-07-06-25

روجعت شروط وأحكام الصندوق من قبل مجلس إدارة الصندوق وتمت الموافقة عليها، ويتحمل مدير الصندوق وأعضاء مجلس إدارة الصندوق مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة واتصال المعلومات الواردة في الشروط والأحكام كذلك يقر ويؤكد أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بصحبة واتصال المعلومات الواردة في الشروط والأحكام ويقرؤون أيضًا ويؤكدون أن المعلومات والبيانات الواردة في الشروط والأحكام غير مضللة. وافقت هيئة السوق المالية على طرح وحدات صندوق ميفك كابيتال للمرابحة. لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات شروط وأحكام الصندوق، ولا تعطي أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، ولا تعطي هيئة السوق المالية أي توصية بشأن جدوى الاستثمار في الصندوق من عدمه، ولا تعني موافقتها على طرح وحدات الصندوق توصيتها بالاستثمار فيه، وتوكد على أن قرار الاستثمار في الصندوق يعود للمستثمر أو من يمثله.

تم اعتماد (صندوق ميفك كابيتال للمرابحة) على أنه صندوق متواافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية المعينة لصندوق الاستثمار.

شروط وأحكام (صندوق ميفك كابيتال للمرابحة) والمستندات الأخرى كافة خاضعة للائحة صناديق الاستثمار، وتتضمن معلومات كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة عن صندوق الاستثمار وتكون محدثة ومعدلة.

يجب على مالك الوحدات قراءة شروط وأحكام الصندوق بعناية ودقة قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن الصندوق.

يعد مالك الوحدات قد وقع على هذه الشروط والأحكام وقبلها عند اشتراكه في أي وحدة مدرجة من وحدات الصندوق. ويمكن الاطلاع على أداء الصندوق ضمن تقاريره.

ننصح المستثمرين بقراءة شروط وأحكام الصندوق وفهمها. وفي حال تعذر فهم شروط وأحكام الصندوق، ننصح بالأخذ بمشورة مستشار مهني.

تاريخ إشعار الهيئة لطرح وحدات الصندوق م2025/07/21		تاريخ إصدار الشروط والأحكام م2025/08/25 وتم إجراء آخر تحديث لها بتاريخ م2025/10/21
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي		رئيس إدارة المطابقة والالتزام ومسؤول التبليغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ياسر بن علي الحديبي		ماجد بن أحمد الرويعي

هذه هي النسخة المعدلة من شروط وأحكام (صندوق ميفك كابيتال للمرابحة)حسب خطابنا المرسل إلى هيئة السوق المالية برقم (MEFIC-2025-083) وتاريخ 21-10-2025م و التي تعكس التغييرات التالية :

إضافة مزيد من التوضيح لطريقة حساب ودفع بعض الرسوم والأتعاب المذكورة مسقًا. -

ملخص الصندوق

1	اسم الصندوق	صندوق ميفك كابيتال للمراقبة
2	نوع الصندوق ومتنه	صندوق أسواق النقد عام مفتوح ومتواافق مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق
3	اسم مدير الصندوق	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال)
4	هدف الصندوق	يهدف الصندوق إلى المحافظة على رأس المال وتحقيق العوائد.
5	مستوى مخاطر الصندوق	منخفض المخاطر
6	الحد الأدنى للاشتراك	وحدات الفئة (أ): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ب): 5,000,000 ريال سعودي وحدات الفئة (ج): 100 ريال سعودي (مخصصة لموظفي مدير الصندوق)
7	الحد الأدنى للاشتراك الإضافي	وحدات الفئة (أ): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ب): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ج): 100 ريال سعودي (مخصصة لموظفي مدير الصندوق)
8	الحد الأدنى للاسترداد	وحدات الفئة (أ): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ب): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ج): 100 ريال سعودي (مخصصة لموظفي مدير الصندوق) (وفي حالة إسترداد المستثمر لاستثماره بنسبة تؤدي إلى انخفاض مشاركته عن الحد الأدنى المطلوب للاشتراك في الصندوق فإنه سيتم رد كامل حصته الاستثمارية وفقاً لتقدير مدير الصندوق).
9	أيام التعامل / التقييم	كل يوم عمل باستثناء أيام العطل الرسمية للمملكة
10	أيام الإعلان	يوم العمل التالي لأيام التعامل والتقييم
11	موعد دفع قيمة الاسترداد	يتم دفع قيمة الوحدات المسترددة لمالكي الوحدات خلال ثلاثة أيام عمل لليوم التقويم المعتمد.
12	سعر الوحدة عند الطرح الأولي (القيمة الرسمية)	وحدات الفئة (أ): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ب): 100 ريال سعودي وحدات الفئة (ج): 100 ريال سعودي
13	عملة الصندوق	الريال السعودي
14	مدة صندوق الاستثمار وتاريخ استحقاق الصندوق (حيثما ينطبق)	صندوق مفتوح، غير محدد المدة.
15	تاريخ تشغيل الصندوق	1447/06/17 هـ 2025/12/08

صدرت شروط وأحكام هذا الصندوق بتاريخ 25/08/2025 الموافق 1447/03/02هـ، وتم اجراء آخر تحدث لها بتاريخ 21/10/2025م	تاریخ إصدار الشروط والأحكام، وآخر تحدث لها (إن وجد)	16
لا يوجد	رسوم الاسترداد المبكر	17
سايبور ثلاثة أشهر (SAIBOR) (متوسط سعر الإقراض بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر)	المؤشر الاسترشادي	18
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال)	اسم مشغل الصندوق	19
شركة البلد المالية (البلد للاستثمار)	اسم أمين الحفظ	20
شركة إبراهيم أحمد البسام وشركاؤه	اسم مراجع الصياغات	21
وحدات الفئة (أ): 0.75% سنويًا بحد أقصى من صافي قيمة الأصول. وحدات الفئة (ب): 0.50% سنويًا بحد أقصى من صافي قيمة الأصول. وحدات الفئة (ج): 0.50% سنويًا بحد أقصى من صافي قيمة الأصول.	رسوم إدارة الصندوق	22
رسوم الاشتراك: لا يوجد. رسوم الاسترداد: لا يوجد.	رسوم الاشتراك والاسترداد	23
يتناول أمين الحفظ من الصندوق أتعاب حفظ سنوية تبلغ 0.03% من صافي قيمة الأصول تحت الحفظ، لكل من صفقات أسواق النقد وللstocks و لصناديق الاستثمار، وغيرها من رسوم الحفظ والعمليات التي يفرضها أمين الحفظ وفق النطاق الجغرافي لل الاستثمار، تحسب في كل يوم تقييم وتخصم شهرياً. كما يستحق أمين الحفظ رسوم ثابتة عن كل صفقة تبلغ 30 ريال سعودي.	أتعاب أمين الحفظ	24
يتم دفع جميع مصاريف التعامل المتعلقة باستثمارات الصندوق من أصول الصندوق، وتشمل تكاليف التعامل على سبيل المثال لا الحصر الرسوم المفروضة من الهيئات، ورسوم العمليات وتخصيصها لقوانين الأسواق التي يستثمر بها الصندوق.	مصاريف التعامل	25
بحد أقصى 0.10% سنويًا من صافي قيمة الأصول، وتكون من أتعاب مجلس إدارة الصندوق، والرسوم الرقابية، ورسوم تداول، وغيرها. أما بالنسبة لأتعاب الموزعين فيتم دفعها من قبل مدير الصندوق من رسم الإدارة. ويتم احتساب الرسوم والمصاريف الأخرى بالتكلفة الفعلية..	رسوم ومصاريف أخرى	26
لا ينطبق	رسوم الأداء (إن وجد)	27

قائمة المصطلحات

الصندوق	صندوق ميفاك كابيتال للمراقبة
مدير الصندوق	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفاك كابيتال)
المملكة	المملكة العربية السعودية
يوم عمل	يوم عمل في المملكة طبقاً ل أيام العمل الرسمية في الهيئة
الهيئة	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية
نظام السوق المالية	نظام السوق المالية المطبق في المملكة العربية السعودية والصادر بالمرسوم الملكي رقم م 30/ بتاريخ 1424/6/2هـ (كما يعدل من وقت لآخر)
يوم التعامل/ يوم التقييم	من الأحد إلى الخميس باستثناء أيام العطل الرسمية للمملكة
الموزع	أي موزع معين من قبل مدير الصندوق في أي وقت، يتولى توزيع وحدات الصندوق للمستثمرين.
اللجنة الشرعية	هي لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق
المعايير الشرعية	هي الضوابط والنسب المالية التي تتبعها لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق لتصنيف الشركات والاستثمارات كاستثمارات متوافقة مع المعايير الشرعية ويمكن الاستثمار بها.
عضو مجلس إدارة مستقل	عضو مجلس إدارة من غير موظفي أو مديري الصندوق أو أي من تابعي مدير الصندوق أو أمين الحفظ، وليس له أي علاقة عمل جوهري أو أي علاقة تعاقدية مع مدير الصندوق أو أمين الحفظ وليس من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين لدى مدير الصندوق أو في أي تابع له وليس له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو مع أي من كبار التنفيذيين لدى مدير الصندوق أو في أي تابع له. وليس مالكاً لحصة سيطرة لدى مدير الصندوق أو في أي تابع له خلال العامين الماضيين.
صافي قيمة الأصول	إجمالي القيمة السوقية للأصول الصندوق مطروحاً منها جميع الالتزامات والرسوم والمصاريف كما في نهاية أيام العمل في تاريخ التقييم، سواء تم دفعها أو تم قيدها كمصاريف مستحقة (إجمالي قيمة أصول الصندوق مخصوصاً منها الخصوم)
يوم الإعلان	يوم العمل الذي يلي يوم التقييم
نموذج طلب استرداد	النموذج الذي يزود به مدير الصندوق مالك الوحدات لتعبيته وإرساله إلى مدير الصندوق عند الرغبة في استرداد الوحدات المملوكة له في الصندوق
اللائحة	لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية وتعديلاتها اللاحقة.
الشروط والأحكام	تعني الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق
يوم التسوية	اليوم الذي يتم فيه دفع قيمة الوحدات المسترددة
صفقات أسواق النقد	تعني الودائع وعقود التمويل التجاري والأوراق المالية قصيرة الأجل (المدة سنة أو أقل)، مثل المراقبة والوكالة والمخمارية، والتي تُبرم مع أطراف خاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي أو لجنة رقابة مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة.
المراقبة	من الأدوات الاستثمارية التي تستخدم في أسواق النقد حيث يتم شراء سلعة وبيعها مع الاتفاق على سداد الثمن بالإضافة إلى الربح المتفق عليه في تاريخ أقل.
صناديق أسواق النقد	هي صناديق استثمار يتمثل هدفها الوحيد في الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل وصفقات سوق النقد وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.
المضاربة	من الأدوات الاستثمارية التي تستخدم في أسواق النقد وهي صيغة تستخدم في التمويل تعرف كشراكة في الربح بماל من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب).
الوكالة	من الأدوات الاستثمارية التي تستخدم في أسواق النقد وهي صيغة تستخدم في التمويل وهي إئابة جهة أو شخص لاستثمار وتنمية المال بأجرة أو بغير أجرة.

الصكوك	ورقة مالية (أداة دين) وهي وثائق/شهادات متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.
الصكوك السيادية	صكوك تصدرها جهات حكومية.
الصكوك شبه السيادية	صكوك تصدرها كيانات تهيمن على ملكيتها جهات حكومية.
صكوك الشركات	تعني الصكوك المصدرة من قبل الشركات، حيث تكون للشركة التزام مباشر تجاه مالكي الصكوك لتسديد مبالغ هذه الصكوك لهم.
الودائع البنكية	هي ودائع بنكية تجمع بين عنصر الودائع لأجل للمحافظة على رأس المال وربطها بمؤشر السايبور و تكون متوافقة مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق، لهدف تحقيق عوائد أفضل من عوائد الودائع لأجل.
نموذج طلب اشتراك	النموذج الذي يزود به مدير الصندوق المستثمر لتعيينه وإرساله إلى مدير الصندوق عند الرغبة في تملك وحدات في الصندوق.
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة غير مباشرة تفرض على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قبل المنشآت.
إجمالي قيمة الأصول	قيمة الأوراق المالية والاستثمارات المدرة للدخل المتوافقة مع المعايير الشرعية والتي يستثمر فيها الصندوق والنقد المتوفر في الصندوق (قيمة أصول الصندوق التي يتم تقييمها وفقاً لكيفية تقييم الأصول المذكورة في شروط وأحكام الصندوق) إلخ
الريال	الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
الوحدة / الوحدات	وتعني حصة مالك الوحدات في الصندوق. وتعامل كل وحدة على أساس أنها حصة مشاعبة في أصول الصندوق.
مالك الوحدات	الشخص الذي يملك وحدات في الصندوق.
الظروف الاستثنائية	هي الحالات التي يعتقد مدير الصندوق أنه من الممكن أن تؤثر على أصول الصندوق أو أهدافه بشكل سلبي نتيجة أي من العوامل الاقتصادية و/أو السياسية و/أو التنظيمية المتغيرة.
التغييرات الأساسية	<p>يُقصد بمصطلح "التغيير الأساسي" أي من الحالات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> -التغيير المهم في أهداف الصندوق العام أو طبيعته أو فئته. -التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق العام المغلق. -التغيير الذي يكون له تأثير في درجة المخاطر للصندوق العام. -الانسحاب الطوعي لمدير الصندوق من منصب مدير للصندوق. -أي تغيير يؤدي في المعتاد إلى أن يعيّد مالكي الوحدات النظر في مشاركتهم في الصندوق العام المغلق. -أي تغيير يؤدي إلى زيادة المدفوعات من أصول الصندوق العام المغلق إلى مدير الصندوق أو أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو أي تابع لأي منهما. -أي تغيير يقدم نوعاً جديداً من المدفوعات تسدّد من أصول الصندوق العام المغلق. -أي تغيير يزيد بشكل جوهري أنواع المدفوعات الأخرى التي تسدد من أصول الصندوق العام المغلق. -أي حالات أخرى تقرّرها الهيئة من حين لآخر وتبلغ بها مدير الصندوق.
تغييرات غير أساسية	يُقصد بـ "التغيير غير الأساسي" أي تغيير لا يقع ضمن أحكام المادة الرابعة والستين من لائحة صناديق الاستثمار.

قائمة المحتويات

7	صندوق الاستثمار	(1)
7	النظام المطبق	(2)
7	سياسات الاستثمار وممارساته	(3)
10	المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق	(4)
11	آلية تقييم المخاطر	(5)
11	الفئة المستهدفة للاستثمار بالصندوق	(6)
11	قيود / حدود الاستثمار	(7)
12	العملة	(8)
12	مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب	(9)
15	التقويم والتسعير	(10)
16	التعاملات	(11)
19	سياسة التوزيع	(12)
19	تقديم التقارير إلى مالكي الوحدات	(13)
19	سجل مالكي الوحدات	(14)
19	اجتماعات مالكي الوحدات	(15)
20	حقوق مالكي الوحدات	(16)
20	مسؤولية مالكي الوحدات	(17)
20	خصائص الوحدات	(18)
21	التغييرات في شروط وأحكام الصندوق	(19)
21	إنهاء صندوق الاستثمار وتصفيته	(20)
21	مدير الصندوق	(21)
23	مشغل الصندوق	(22)
23	أمين الصفط	(23)
24	مجلس إدارة الصندوق	(24)
26	لجنة الرقابة الشرعية	(25)
27	مستشار الاستثمار	(26)
27	الموزع	(27)
27	مراجع الحسابات	(28)
28	أصول الصندوق	(29)
28	معالجة الشكاوى	(30)
28	معلومات أخرى	(31)
28	متطلبات المعلومات الأضافية لأنواع معينة من الصناديق (صندوق أسواق النقد)	(32)
29	اقرار مالكي الوحدات	(33)

(1) صندوق الاستثمار:

أ- اسم صندوق الاستثمار، وفترة ونوعه:

صندوق ميفك، كابيتال للمراقبة (صندوق أسواق النقد، عام مفتوح متوافق مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق)

بـ_ تاريخ اصدار شروط وأحكام صندوق الاستثمار، آخر تحدث لها:

صدرت شروط وأحكام هذا الصندوق بتاريخ 25/08/2025 الموافق 1447/03/02هـ، وتم اجراء آخر تحدث لها بتاريخ 21/10/2025م

جـ_ تاريخ موافقة الهيئة على طرح وحدات صندوق الاستثمار:

وافقت هيئة السوق المالية على تأسيس هذا الصندوق وطرح وحداته طرفاً عاماً بتاريخ 25/08/2025 الموافق 1447/03/02هـ

دـ_ مدة الاستثمار، وتاريخ استحقاق الصندوق:

إن صندوق ميفك كابيتال للمراقبة هو صندوق مفتوح، ولا توجد مدة محددة أو تاريخ استحقاق محدد.

(2) النظام المطبق:

يُنْسَخ صندوق الاستثمار ومدير الصندوق لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذية والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

(3) سياسات الاستثمار وممارساته:

أـ_ أهداف صندوق الاستثمار:

يتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في المحافظة على رأس المال وتحقيق العوائد وذلك من خلال الاستثمار في صنفقات أسواق النقد والصناديق الاستثمارية المتواقة مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق. ويهدف الصندوق لتحقيق عوائد تفوق على معدل المؤشر الإسترشاري ، مع العلم أنه لا توجد أي ضمانات بأن الصندوق سيتمكن من تحقيق أهدافه.

-

بـ_ نوع الأوراق المالية التي سوف يستثمر فيها الصندوق بشكل أساسي:

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأدوات المالية قصيرة ومتوسطة الأجل ومنخفضة المخاطر المتواقة مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق، وهي:

صفقات أسواق النقد، مثل المراقبة والوكالة والمضاربة بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي أو عملات دول مجلس التعاون، مع الأطراف النظيرة في المملكة العربية السعودية مرفقة من قبل البنك المركزي السعودي، بالإضافة إلى أطراف نظيرة خاصة لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة بعمليات دول مجلس التعاون الخليجي، أو الدولار الأمريكي، فسيكون الحد الأدنى للتصنيف الأئماني للأطراف النظيرة في صنفقات أسواق النقد المصدرة من جهات ذات التصنيف الأئماني من الدرجة الاستثمارية حسب ماتحدده وكالات التصنيف الأئماني، على ألا تتجاوز مابنته 25% من إجمالي أصول الصندوق لدى جهة واحدة، كما لن يدخل الصندوق في أي صنفقات أسواق نقد مع أطراف نظيرة دون الدرجة الاستثمارية من التصنيف الأئماني الدولي المشار إليه في الفقرة (هـ) أدناه.

الصكوك، حيث يحق لمدير الصندوق استثمار مابينه 30% من إجمالي أصول الصندوق في الصكوك والمعتمدة من قبل اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق، والتي تستحق خلال خمس سنوات أو أقل من تاريخ استثمارها والتي تصدر من جهات حكومة المملكة العربية السعودية أو من جهة سيادية في المملكة والمقومة بعملة الصندوق بحد أدنى 75% من الحد الأعلى المحدد للاستثمار في الصكوك، أو من جهات حكومية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي بحد أقصى 25% من الحد الأعلى المحدد للاستثمار في الصكوك، على ألا تتجاوز حصة الجهة الحكومية المصدرة الواحدة من دول مجلس التعاون الخليجي 5%. وعليه فإن مدير الصندوق يؤكد التزامه بآلية تشمل التنفيذ بنسبة الاستثمار، وتحديد أجل الاستحقاق، ومتابعة دائمة للالتزام بالنسبة المقررة وذلك بما لا يتعارض مع لائحة صناديق الاستثمار.

الودائع البنكية لدى المؤسسات الخاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي أو الخاضعة لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة، المتواقة مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق.

صناديق أسواق النقد عامة ذات استراتيجية متشابهة، حيث يجوز للصندوق أن يستثمر في صناديق أسواق النقد الأخرى المتواقة مع المعايير الشرعية و المرخصة من هيئة السوق المالية، شريطة ألا تتجاوز جميع هذه الاستثمارات معاً ما نسبته 40% من صافي قيمة أصول الصندوق.

ج- سياسة تركيز الاستثمارات:

- تتركز استثمارات الصندوق ضمن فئات الأصول الواحد الأعلى والأدنى المخصص لكل منها في ظروف السوق الطبيعية موضحاً في الفقرة الفرعية (د) أدناه من الفقرة (3). ويحق للصندوق الدخول في استثمارات بعملة غير عملة الصندوق الأصلية (الريال السعودي) وستشكل الاستثمارات بعملات دول مجلس التعاون الخليجي والدولار الأمريكي مالاً يزيد عن 25% من صافي أصول الصندوق، و يتم تقييم هذه الاستثمارات بناء على أسعار الصرف السائدة. وعليه سيلزم مدير الصندوق بتنوع استثمارات الصندوق كما هو مذكور في استراتيجيةه وحسب لائحة صناديق الاستثمار حسب الآتي:
- لا يجوز أن تزيد قيمة استثمارات الصندوق في أدوات الدين (الصكوك) الصادرة عن مصدر واحد على 10% من صافي قيمة أصول الصندوق.
 - وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مجموع استثمارات الصندوق في جهة واحد مابنته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق.
 - لا يجوز أن تتجاوز مجموع استثمارات صندوق أسواق النقد في جهات مختلفة تتنمي إلى نفس المجموعة ما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق، ويشمل ذلك جميع الاستثمارات في صفات سوق النقد المبرمة مع جهات مختلفة تتنمي إلى نفس المجموعة والأوراق المالية الصادرة عن جهات مختلفة تتنمي إلى نفس المجموعة والودائع البنكية لدى جهات مختلفة تتنمي إلى نفس المجموعة.
 - لا تتجاوز مجموع استثمارات صندوق أسواق النقد في وحدات صندوق استثمار آخر، أو في وحدات صناديق استثمار مختلفة صادرة عن ذات مؤسسة السوق المالية، ما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق.
 - يجب أن يكون للصندوق متوسط مرجح لتاريخ الاستحقاق لا يتجاوز 180 يوماً تقويمياً.
 - يجب على مدير الصندوق التأكد باستمرار من أن ما نسبته 10% على الأقل من صافي قيمة أصول الصندوق تكون سيولة نقدية أو استثمارات ذات تاريخ استحقاق أو فترة استحقاق متبقية لا تتعدي سبعة (7) أيام.
 - يجب على مدير الصندوق أن يجري مرتين سنوياً اختبار التحمل لرصد المخاطر المحيطة بالصندوق وضمان سرعة التعامل معها.

د- نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري بحسب الأدنى والأعلى:

الحد الأعلى	الحد الأدنى	البند
%100	%60	صفقات أسواق النقد
%30	%0	الصكوك
%30	%0	الودائع البنكية
%40	%0	صناديق أسواق النقد

هـ- بيان التصنيف الأئتماني لاستثمارات الصندوق:

- جميع صفات أسواق النقد التي يرمها الصندوق ستكون فقط مع أطراف نظيرة ومؤسسات مالية حاصلة على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية، وذلك وفقاً لما تحدده واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الأئتماني الدولية التالية. وبحد أدنى: ستاندرد آند بورز(3-BBB)، موديز(3-BBB)، فتيش(3-BBB)، وفقاً لما تحدده واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الأئتماني الدولي التالية، وبحد أدنى: ستاندرد آند بورز(3-BBB)، موديز(3-BBB)، فتيش(3-BBB).
- وبالنسبة للاستثمار في الصكوك فيجب أن يكون مصدر الصكوك حاصلاً على تصنيف ائتماني من أحد وكالات التصنيف الأئتماني الدولي، بتصنيف لا يقل عن: ستاندرد آند بورز A-/موديز A3/فيتش A.

ـ- بيان الحد الأعلى لنسبة الاستثمارات غير المصنفة وأي قيود أخرى مرتبطة بالتصنيف الأئتماني:

- لن يرم الصندوق أي صفات في أسواق النقد مع أطراف نظيرة أو مؤسسات مالية غير حاصلة على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية، و جميع صفات أسواق النقد التي يرمها الصندوق ستكون فقط مع أطراف نظيرة ومؤسسات مالية حاصلة على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية، وذلك، وفقاً لما تحدده واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الأئتماني الدولي التالية، وبحد أدنى: ستاندرد آند بورز(3-BBB)، موديز(3-BBB)، فتيش(3-BBB).
- وبالنسبة للاستثمار في الصكوك فيجب أن يكون مصدر الصكوك حاصلاً على تصنيف ائتماني من أحد وكالات التصنيف الأئتماني الدولي، بتصنيف لا يقل عن: ستاندرد آند بورز A-/موديز A3/فيتش A.

- ج- **أسواق الأوراق المالية التي يتحمل أن يشتري وبيع الصندوق فيها استثماراته:**
يحق لمدير الصندوق توزيع استثماراته سواء على المستوى المحلي أو الخليجي وفقاً لما يراه مناسباً، ولن تتحصر استثمارات الصندوق في أي دولة/ سوق معينة.

- ج- **استثمار مدير الصندوق في وحدات الصندوق:**
يحق لمدير الصندوق الاشتراك في الصندوق - حسب تقديره المطلق - بصفته مستثمراً، ويحتفظ مدير الصندوق بحقه في تخفيض مشاركته كلياً أو جزئياً متى ما رأى ذلك مناسباً، على ألا يمارس هو أو تابعيه حقوق التصويت المرتبطة بالوحدات التي يملكونها. وسيقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن حجم استثماراته في تقارير الصندوق الصادرة من قبله.

- ط- **أنواع المعاملات والأساليب والأدوات التي يمكن لمدير الصندوق استخدامها بغض اتخاذ قراراته الاستثمارية لصندوق الاستثمار:**
سيسعى مدير الصندوق لإيجاد الفرص الاستثمارية في الأدوات المالية قصيرة ومتوسطة الأجل المطلية والخليجي لبناء محفظة متنوعة من الأوراق المالية المتوافقة مع معايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق، وسيقوم مدير الصندوق بشكل دوري بتقييم المجال الاستثماري ومن خلال ذلك التقييم والتحليل سيتمكن مدير الصندوق من تحديد التقييم العادل لكل أصل في المجال الاستثماري للصندوق والتي سيتم تحديده بشكل دوري.

- ج- **أنواع الأوراق المالية التي لا يمكن إدراجها ضمن استثمارات الصندوق:**
لن يستثمر الصندوق في أوراق مالية غير التي تم ذكرها في شروط وأحكام الصندوق، ولن يستثمر مدير الصندوق في أي أوراق مالية لا تتوافق مع معايير اللجنة الشرعية المشار إليها في هذه الشروط والأحكام.

- ك- **القيود الأخرى على نوع (أنواع) الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها:**
سيلتزم مدير الصندوق خلال إدارته للصندوق بالقيود والحدود التي تفرضها الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام هذا الصندوق.

- ل- **الحد الذي يمكن فيه استثمار أصول الصندوق في وحدات صندوق أو صناديق استثمار يديرها ذلك المدير أو مدير صناديق آخرون:**
قد يستثمر مدير الصندوق في وحدات صناديق استثمارية يديرها مدير الصندوق أو مدير صناديق آخرون كما هو موضح في الفقرة (3) "سياسات الاستثمار وممارساته" وفقاً للائحة صناديق الاستثمار ومعايير اللجنة الشرعية لدى مدير الصندوق.

- م- **صلاحيات صندوق الاستثمار في الإقراض والاقتراض:**
يجوز للصندوق الإقتراض، بشرط ألا تزيد هذه القروض عن 10% من صافي أصول الصندوق، و لمدة استحقاق لا تزيد عن سنة، على أن يكون الاقتراض من قبل البنوك والجهات المصرفية المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي أو من أطراف نظيرة في دول مجلس التعاون الخليجي خاضعة لتنظيم هيئة رقابة مماثلة للبنك المركزي السعودي وذلك لتعطية طلبات الاسترداد عندما لا توفر سيولة كافية في حساب الصندوق، وفي كل الأحوال يلزم أن يتواافق القرض مع المعايير الشرعية التي يعتمدها الصندوق.

- ن- **الحد الأعلى للتعامل مع أي طرف ثالث:**
سوف يتلزم مدير الصندوق بأن لا يتجاوز مجموع استثمارات الصندوق ما نسبته 25% في جهة واحدة أو جهات مختلفة تنتهي إلى نفس المجموعة حسب متطلبات لائحة صناديق الاستثمار والقيود المذكورة فيها.

- س- **بيان سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر الصندوق:**
تكون قرارات الاستثمار التي يتخذها مدير الصندوق منسجمة مع ممارسات الاستثمار الجيدة والحكيمة التي تحقق الأهداف الاستثمارية للصندوق المحددة في هذه الشروط والأحكام، ويشمل ذلك بذل ما في وسعه للتأكد من الآتي:

- أن استثمارات الصندوق تقوم على توزيع المخاطر بشكل حذر وحكيم مع عدم الإخلال بأهداف الاستثمار وسياساته وشروط وأحكام الصندوق.
- يجب أن يكون للصندوق متوسط مردج لتاريخ الاستحقاق لا يتجاوز 180 يوماً تقريباً.
- توافر السيولة الكافية لدى الصندوق للوفاء بأي طلب استرداد متوقع من الصندوق، و/أو أي طلب دفع متوقع كالمصاريف والرسوم المستحقة التي تدفع من الصندوق، كما يجب على مدير الصندوق التأكيد باستثمار من أن ما نسبته (10%) على الأقل من صافي قيمة أصول الصندوق تكون سيولة نقدية أو استثمارات ذات تاريخ استحقاق أو فترة استحقاق متباعدة لا تتعدي (7) أيام.
- يقدم مدير الصندوق إلى مجلس إدارة الصندوق تقارير دورية عن أداء الصندوق، مناقشاً فيه المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر مخالفة قيود الاستثمار، وبناءً عليه يتم تقييم هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة مالكي الوحدات بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح المطبقة.

- ع- **المؤشر الاسترشادي وأساليب اختياره ومدى ملائمةه للاستراتيجيات والأهداف الاستثمارية للصندوق:**
سيابور ثلاثة أشهر (SAIBOR) (متوسط سعر الإقراض بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر)، كمؤشر استرشادي لممارسة أداء الصندوق، وقد تم اختياره نظراً لملائمةه لطبيعة أصول الصندوق واستراتيجيته الاستثمارية التي ترتكز على الاستثمار في صفتات أسواق النقد، مما يعكس البيئة الاقتصادية ومعدلات

أسعار الفائدة و التي تؤثر مباشرة في أداء الصندوق. يتم احتساب المؤشر ونشره يومياً. ويمكن الإطلاع على معلومات المؤشر على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق www.bloomberg.com أو عبر مزودي المعلومات المختصين مثل بلومبرغ www.mefic.com.sa.

ف- في حالة استخدام عقود المشتقات، يجب أن يبين بشكل باز الهدف من استخدام تلك الأدوات (مثل الإدارة الفعالة للمحفظة أو تحقيق أهداف الاستثمار أو لغرض التحوط من مخاطر تقلب الأسعار) لن يستثمر الصندوق في مشتقات الأوراق المالية.

ص- أي إعفاءات توافق عليها هيئة السوق المالية بشأن أي قيود أو حدود على الاستثمار.
لا يوجد

(4) المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق:

- أ- يعتبر الاستثمار في الصندوق من النوع المنخفض المخاطر، ولا يمكن لمدير الصندوق التأكيد على زيادة قيمة استثماراته أو ضمان ألا تنخفض قيمتها. كما أن مدير الصندوق لا يتحمل مسؤولية ضمان تحقيق أهداف الاستثمار التي يحددها الصندوق.
- ب- إن الأداء السابق لصندوق الاستثمار أو أداء المؤشر لا يعد دليلاً على الأداء المستقبلي للصندوق.
- ج- لا يضمن الصندوق لملاك الوحدات تكرار الأداء المطلق له (أو أداءه مقارنة بالمؤشر) في المستقبل، أو محاكاة أداءه السابق.
- د- الاستثمار في الصندوق لا يعد إدعاً لدى أي بنك محلي يسوق أو يبيع الأوراق المالية أو تابع لصندوق الاستثمار.
- هـ إن قيمة الوحدات والعوائد المرتبطة بها قابلة للارتفاع والانخفاض، وبالتالي فإن ملاك الوحدات قد يتعرضون لخسارة جزء من أو كامل استثماراتهم. يجب على المستثمرين في الصندوق أن يكونوا على وعي تام بأنهم قد يواجهون خسارة مالية، ولن يكون مدير الصندوق ملزماً باسترداد الوحدات بسعر الاشتراك.
- وـ فيما يلي قائمة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في الصندوق، والتي من المحتمل أن تؤثر في قيمة صافي أصول الصندوق، علماً بأن المخاطر أدناه قد لا تمثل جميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في وحدات الصندوق:
- **المخاطر المتعلقة بالمصدر:** تتعلق هذه المخاطر بتغير الأوضاع المالية للمصدر نتيجة للتغيرات في الإدارة أو الطلب على المنتجات والخدمات التي يقدمها. كما تشمل هذه المخاطر تعرض المصدر لإجراءات قانونية نتيجة مخالفات قد يرتكبها، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أوراقه المالية و يؤثر سلباً على أداء الصندوق و سعر الوحدة.
- **المخاطر الائتمانية:** تتأثر قيمة الوحدات في الصندوق إذا لم يتمكن مصدر الصكوك (سواء كانت جهة سيادية أو شركات) أو أي طرف آخر متعامل في الأدوات المالية الإسلامية من الوفاء بالتزاماته المالية. وتنقسم المخاطر الائتمانية إلى نوعين رئيسيين: مخاطر التغير (عدم دفع المبالغ المستحقة في الوقت المحدد) و مخاطر خفض التصنيف الائتماني (خفض تصنيف مصدر الصكوك، مما يزيد من احتمالية التغير وقد يرتكبها، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار السوقية للصكوك).
- **مخاطر السيولة:** السيولة تعني قدرة الأصول على التحويل السريع إلى نقد دون تكبّد خسائر كبيرة في القيمة. وقد يواجه الصندوق في بعض الحالات تحديات تتعلق بالسيولة، خاصة إذا كانت استثماراته تتضمن أصولاً ذات سيولة منخفضة، مما قد يؤدي إلى صعوبة في تسبييل هذه الأصول بسرعة عند الحاجة، لا سيما في أوقات تقلب السوق أو الظروف غير العادية.
- **مخاطر عمليات الاسترداد الكبيرة:** قد يمتلك عدد من المستثمرين أكثر من 10% من إجمالي أصول الصندوق. في حال حدوث عملية استرداد كبيرة لوحدات الصندوق من قبل هؤلاء المستثمرين، قد يضرر الصندوق إلى تسبييل بعض الأصول بأسعار قد تكون غير عادلة أو غير مناسبة وفقاً لتقدير مدير الصندوق. كما أن انخفاض حجم أصول الصندوق قد يحد من قدرة المدير على توسيع الاستثمارات، مما قد يؤثر سلباً على سعر الوحدة.
- **مخاطر السوق:** تتأثر قيمة الوحدات في الصندوق بالتقديرات في الاقتصاديات والأسواق المالية المحلية أو العالمية، بما في ذلك زيادة علاوة المخاطر وتذبذب الأسواق، مما قد يؤثر على قدرة الصندوق في تحقيق أرباح للمستثمرين.
- **مخاطر تكاليف التمويل:** يرتبط سعر الصكوك عكسياً مع تكاليف التمويل في الاقتصاد. قد يؤثر هذا الارتباط بشكل مختلف بناءً على ما إذا كانت كوبونات الصكوك ثابتة أو عائمة، مما يتطلب من مدير الصندوق اتخاذ قرارات استراتيجية لتقليل هذه المخاطر أو الاستفادة منها.
- **مخاطر أسواق الأسهم:** قد يتضمن استثمار الصندوق في صكوك القابلة للتحويل، التي تتأثر أسعارها بأسعار أسهم الشركات المصدرة. وبالتالي، قد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى الانخفاض في قيمة الصكوك.
- **مخاطر الاستدعاء:** بعض الصكوك قد تحتوي على خيار الاستدعاء، الذي يتيح للمصدرين استدعاء الصكوك قبل تاريخ استحقاقها. هذا قد يعرض الصندوق لمخاطر إعادة الاستثمار، حيث قد لا يجد فرص استثمارية مماثلة.
- **مخاطر إعادة الاستثمار:** تكمن هذه المخاطر في أن الأموال التي يتم إعادة استثمارها قد لا تحقق نفس العوائد التي حققتها الاستثمارات الأصلية.
- **مخاطر الاستثمار في صناديق استثمارية:** تشمل هذه المخاطر جميع المخاطر المماثلة المتعلقة بالمخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق، والتي قد تواجهها صناديق الاستثمار الأخرى التي قد يستثمر فيها الصندوق. هذه المخاطر قد تؤثر على أداء الصندوق وبالتالي تؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدة.
- **المخاطر السياسية:** قد تتأثر قيمة الصندوق وأداؤه بالتطورات السياسية غير المتوقعة، مثل عدم الاستقرار السياسي أو التغيرات في السياسات الحكومية أو التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية.
- **المخاطر الاقتصادية:** قد يتأثر الصندوق بالتأثير السلبي الناتجة عن تغير الأوضاع الاقتصادية محلياً واقليمياً ودولياً، كالإنكماش الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار النفط على سبيل المثال لا الحصر، والذي بدوره قد ينعكس سلباً على أداء الصندوق.
- **المخاطر النظامية والقانونية:** يمكن أن يتعرض الصندوق إلى مخاطر بسبب التغير في القواعد التنظيمية، والقانونية، والضريبية المعمول بها أو أي إجراءات حكومية تتعلق باستثمارات الصندوق، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على أداء الصندوق.

مخاطر الاعتماد على موظفي مدير الصندوق: يعتمد أداء الصندوق بشكل كبير على مهارات وخبرات موظفي مدير الصندوق، وبالتالي فإن أداء الصندوق قد يتأثر سلباً بخسارة المدراء التنفيذيين والموظفين المرتبطين بأعمال الصندوق وصعوبة توفير بديل على نفس المستوى ذاته من الخبرة والمهارة والذي بدوره من الممكن أن يؤثر بشكل سلبي على استثمارات أو أداء الصندوق.

مخاطر الكوارث الطبيعية: تؤثر الكوارث الطبيعية من زلزال وبراكين والتغيرات الجوية الشديدة على أداء كافة القطاعات ومنها الاقتصادية والاستثمارية ذات العلاقة بأعمال الصندوق وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على أداء الصندوق بحسب شدتها وأنها خارجة عن إرادة مدير الصندوق وبالتالي ستؤثر مثل هذه الكوارث على استثمارات الصندوق وأسعار وحداته.

مخاطر الاقتراض: في حالة اقتراض الصندوق وتأخره عن سداد المبالغ المقترضة في آجالها المحددة فإن ذلك قد يتربّط عليه رسوم تأخير سداد أو اخضطرار مدير الصندوق لتسهيل بعض استثماراته لسداد القروض مما قد يؤثر سلبياً على أصول الصندوق وأداته والذي سينعكس سلبياً على سعر الوحدة.

مخاطر تقلبات أسعار الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن تغير أسعار الفائدة، والتي تؤثر على قيمة الأوراق المالية وأسهم الشركات والذي بدوره قد يؤثر سلبياً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر تعارض المصالح: تنشأ هذه المخاطر في الحالات التي تؤثر على موضوعية واستقلالية قرار مدير الصندوق بسبب مصلحة شخصية قد تؤثر على قرارات مدير الصندوق في اتخاذ القرارات الاستثمارية مما قد يؤثر سلبياً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر الصكوك: قد يستثمر الصندوق في الصكوك التي تعادل الديون ذات الأولوية غير المضمونة وقد يتعرض المستثمر لمخاطر رأس المال في حال وجود حدث ائتماني مع المصدر الأساسي وبالتالي قد يكون له أثر سلبي على صافي قيمة الأصول في الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر الحفظ: تتعلق هذه المخاطر بالخسارة المتکبدة على الأوراق المالية المحافظ لها لدى أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن نتيجة لبعض الأعمال التي ارتكبها أو قصور أمين الحفظ (مثل: الإهمال، إساءة استخدام الأصول، الاحتيال، سوء الإداره أو عدم كفاية حفظ السجلات) وقد يؤثر ذلك سلبياً على أداء الصندوق وبالتالي قد يكون له أثر سلبي على صافي قيمة الأصول في الصندوق وسعر الوحدة.

المخاطر التقنية: يعتمد مدير الصندوق على استخدام التقنية في إدارة الصندوق، ومع ذلك، قد تتعارض نظم المعلومات الخاصة به للخوارق أو للهجمون من خلال الفيروسات، أو قد تتعطل جزئياً أو بشكل كامل، مما يحد من قدرة مدير الصندوق على إدارة استثمارات الصندوق على نحو فعال. وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر سلبياً على أداء الصندوق، وعملياته التشغيلية وصافي قيمة أصول الصندوق وسعر الوحدة، ويؤثر بدوره على مالكي الوحدات في الصندوق.

مخاطر ترک الاستثمار: يسعى مدير الصندوق إلى تقليل مخاطر ترک الاستثمار من خلال تنويع المحفظة. ومع ذلك، قد لا يكون التنويع الكافي ممكناً في بعض الظروف السوقية، مما يؤدي إلى تعرّض الصندوق لمخاطر ترک الاستثمار.

مخاطر الأحداث التاريخية: تحدث هذه المخاطر عندما يقوم مصدر الصكوك بعمليات استحواذ أو إعادة هيكلة أو اندماج، مما يزيد من عبء الديون ويؤدي إلى انخفاض قيمة الصكوك. كما قد تنشأ هذه المخاطر نتيجة حوادث طبيعية أو صناعية أو تغيرات في الأنظمة أو غيرها، وتكون أكثر تأثيراً على صكوك الشركات مقارنة بالصكوك السيادية.

مخاطر الاستثمار في أدوات غير مصنفة / أو الاعتماد على التصنيف الداخلي: يتحمل ملاك الوحدات المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الغير مصنفة ائتمانياً والتي يستثمر فيها الصندوق ببناء على التقييم والتصنيف الائتماني الداخلي الذي يقوم به مدير الصندوق، حيث إن أي ضعف في الوضع المالي للمصدر أو الطرف النظير قد يؤثر سلبياً على قيمة الاستثمارات وبالتالي صافي قيمة أصول الصندوق وسعر الوحدة.

المخاطر المتعلقة بالالتزام بالمعايير الشرعية: يستثمر الصندوق فقط في الأوراق المالية المتوافقة مع المعايير الشرعية. وبالتالي، قد يتم استبعاد بعض الفرص الاستثمارية الجاذبة التي لا تتوافق مع هذه المتطلبات الشرعية، مما يتوجب التخلص من هذه الأدوات بأسعار قد تكون غير ملائمة مما قد يؤثر على قيمة صافي أصول الصندوق.

المخاطر المتعلقة بأسعار العملات: من الممكن أن يتداول الصندوق في أوراق مالية قد لا تكون مقومة بالعملة الأساسية للصندوق وبالتالي يتعرض لتقلبات محتملة في سعر الصرف مما قد يؤثر سلبياً على أداء الصندوق وصافي قيمة أصوله أو سعر الوحدة. وبالنسبة للمشترين الذين لا يعتبرون الريال السعودي العملة الأساسية لهم، فإنهم معرضون للتقلبات المصاحبة لتغير سعر صرف الريال السعودي.

مخاطر الضريبة والزكاة: قد يتربّط على الاستثمار في الصندوق تحمل الزكاة أو بعض الضرائب التي تفرضها الجهات المختصة، مثل ضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال لا الحصر، وقد تطبق بعض هذه الضرائب على الصندوق أو على استثماراته.

(5) آلية تقييم المخاطر:

يقر مدير الصندوق بوجود آلية داخلية لتقدير المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق.

(6) الفئة المستهدفة للاستثمار بالصندوق:

يمكن للأفراد والشركات والجهات الحكومية وغيرها من القطاعات الاستفادة من الاستثمار في الصندوق والراغبين في المحافظة رأس المال على أن يتتوافق ذلك مع أهدافها ومدى وملاءمتها وتحملها للمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

(7) قيود / حدود الاستثمار:

يلتزم مدير الصندوق خلال إدارته لصندوق الاستثمار بالقيود والحدود التي تفرضها لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق، على ألا يستثمر الصندوق في أي أوراق مالية أو معاملات لا تتوافق مع المعايير الشرعية.

(8) العملة:

عملة الصندوق هي الريال السعودي، وفي حالة دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة المحددة للصندوق فسيتم تحويل هذه المبالغ من قبل مدير الصندوق بالاعتماد على أسعار الصرف السائدة في البنك وسوف يتحمل المستثمر تكاليف التحويل وقت الاشتراك في ذلك الوقت، ويصبح الاشتراك نافذاً فقط عند تسلم الأموال بعملة الصندوق وحسب السعر التالي للوحدة. علماً بأن سداد قيمة الوحدات للعملاء عند الاسترداد أو التصفية ستتم بالريال السعودي فقط.

(9) مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب:

أ- جميع أنواع المدفوعات تكون مستحقة من أصول الصندوق، وتكون تلك الرسوم والمصاريف على النحو التالي:

▪ **أتعاب الإداره:** يدفع الصندوق إلى مدير الصندوق مقابل إدارته لأسوأ الصندوق رسوم إدارة سنوية، تحسب في كل يوم تقريباً، بما يعادل التالي:

▪ وحدات الفئة (أ): 0.75% سنوياً بحد أقصى من صافي قيمة الأصول.

▪ وحدات الفئة (ب): 0.50% سنوياً بحد أقصى من صافي قيمة الأصول.

▪ وحدات الفئة (ج): 0.50% سنوياً بحد أقصى من صافي قيمة الأصول.

▪ **رسوم أمين الحفظ:** يتقاضى أمين الحفظ من الصندوق أتعاب حفظ سنوية تبلغ 0.03% من صفات أصول النقد ولل Stocks وصناديق الاستثمار، وغيرها من رسوم الحفظ والعمليات التي يفرضها أمين الحفظ وفق النطاق الجغرافي للاستثمار، وتحسب في كل يوم تقريباً، وتحصم شهرياً. كما سيتم خصم رسوم عمليات بمبلغ 30 ريال عن كل عملية ويتم دفعها شهرياً

▪ **مصاريف التعامل:** يتم دفع جميع مصاريف التعامل المتعلقة باستثمارات الصندوق من أصول الصندوق. وتشمل تكاليف التعامل على سبيل المثال لا الحصر الرسوم المفروضة من الهيئات، ورسوم العمليات وتضخيمها لقوابين الأسواق التي يستثمر بها الصندوق.

▪ **أتعاب مراجع الحسابات:** 28,000 ريال سعودي سنوياً بحد أقصى، وتحسب يومياً وتدفع بشكل شهري وتستقطع من إجمالي أصول الصندوق.

▪ **أتعاب خدمات اللجنة الشرعية:** سيتم تحويل الصندوق للأتعاب المالية الخاصة بالخدمات الشرعية بمبلغ 30,000 ريال سعودي سنوياً على الصندوق، وتحسب بشكل يومي، ويتم دفعها شهرياً، وسيتم تحويل مبالغ الاستشارات الشرعية المتعلقة بالصندوق بشكل منفصل إن وجدت.

▪ **رسوم رقابية:** 7,500 ريال سعودي سنوياً، وتحسب بشكل يومي، ويتم دفعها شهرياً

▪ **رسوم النشر المدفوعة ل التداول:** 5,000 ريال سعودي سنوياً وتحسب بشكل يومي وتحسب شهرياً، لكل فئة.

▪ **مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين:** يتقاضى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمبلغ 2,500 ريال سعودي عن كل اجتماع يعقد بحضورهم، ويتم عقد اجتماعين سنوياً بحد أدنى. وتحسب على أساس يومي كمتصروف مستحق، ويتم دفعها نهاية السنة المالية.

▪ **الرسوم الأخرى:** يجب ألا تتعدي هذه الرسوم 0.10% سنوياً من صافي قيمة الأصول، وتشمل على سبيل المثال (المصاريف المتعلقة باجتماعات مالكي الوحدات وطباعة وتوزيع التقارير السنوية للصندوق وأية مصاريف أو أتعاب أخرى مستحقة لأشخاص يتعاملون مع الصندوق فيما يتعلق بالخدمات الإدارية والتشغيل). أما بالنسبة لأنتعاب الموزعين فيتم دفعها من قبل مدير الصندوق، ويتم احتساب مصاريف التشغيل بالتكلفة الفعلية.

▪ **ضريبة القيمة المضافة:** ما لم يذكر خلاف ذلك يشار إلى جميع الرسوم والمصاريف في هذه الشروط والأحكام دون احتساب ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي في حال استحقاق ضريبة القيمة المضافة على أي خدمة أو سلعة مقدمة من الغير لصالح الصندوق بصفته مدير الصندوق، يلتزم مدير الصندوق بأخذ المستحقات الضريبية بعين الاعتبار حيث يتم زيادة المقابل المدفوع من الصندوق لمزود الخدمة ذات العلاقة بقيمة تعادل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الصندوق، وبناء على ذلك، يجدر على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبالغ المستحقة للصندوق أو تلك المستحقة على الصندوق.

ب- جدول يوضح الرسوم والمصاريف مع كيفية حساب مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب، ووقت دفعها من قبل الصندوق:

الرسوم والمصاريف	قيمة المصروفات	كيفية حسابها / وقت دفعها
رسوم الإداره	يدفع الصندوق إلى مدير الصندوق مقابل إدارته لأسوأ الصندوق أتعاب إدارة سنوية "رسوم الإداره" بما يعادل: وحدات الفئة (أ): 0.75% بحد أقصى من صافي قيمة الأصول. وحدات الفئة (ب): 0.50% بحد أقصى من صافي قيمة الأصول. وحدات الفئة (ج): 0.50% بحد أقصى من صافي قيمة الأصول	تحسب بشكل يومي وتحسب شهرياً وتستقطع من صافي قيمة أصول الصندوق.
رسوم أمين الحفظ	%0.03 لكل من صفات أصول النقد ولل Stocks وصناديق الاستثمار، وغيرها من رسوم الحفظ والعمليات التي يفرضها	من صافي أصول الصندوق، تحسب في كل يوم تقريباً، وتحصم شهرياً.

	أمين الحفظ وفق النطاق الجغرافي للاستثمار، كما سيتم خصم رسوم عمليات بمبلغ 30 ريال عن كل عملية ويتم دفعها شهرياً	
يتم دفع جميع مصاريف التعامل المتعلقة باستثمارات الصندوق من أصول الصندوق، وتشمل تكاليف التعامل على سبيل المثال لـ الحصر الرسوم المفروضة من الهيئات، ورسوم العمليات وتضخّع كلها لقوانين الأسواق التي يستثمر بها الصندوق.	حسب الأسعار السائدة في السوق	مصاريف التعامل
تحتسب يومياً وتدفع بشكل شهري وتسقط عن إجمالي أصول الصندوق.	حد أقصى 28,000 ريال سعودي سنوياً	أتعاب مراجعة الحسابات
تحسب بشكل يومي، ويتم دفعها شهرياً.	30,000 ريال سعودي سنوياً بحد أقصى	أتعاب خدمات اللجنة الشرعية
تحسب بشكل يومي، ويتم دفعها شهرياً.	7,500 ريال سعودي سنوياً	الرسوم الرقابية
تحسب بشكل يومي، ويتم دفعها شهرياً.	5,000 ريال سعودي سنوياً لكل فئة	رسوم النشر المدفوعة لتداول
يتناول كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بحد أقصى 5,000 ريال سعودي سنوياً، وتحسب على أساس يومي مصروف مستحق و يتم دفعها نهاية السنة المالية.	5,000 ريال سعودي (لكل عضو مستقل بحد أقصى)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
لا تنطبق	لا تنطبق	رسوم المؤشر الاسترشادي
حسب تكلفة الاقتراض السائدة في السوق وسيتم ذكرها في التقرير السنوي للصندوق في حال وجودها.	حسب تكلفة الاقتراض السائدة في السوق	رسوم الاقتراض
يتم احتسابها من صافي قيمة الأصول، وتشمل على سبيل المثال (المصاريف المتعلقة باجتماعات مالكي الوحدات وطباعة وتوزيع التقارير السنوية للصندوق وأي مصاريف أو أتعاب أخرى مستحقة للأشخاص يتعاملون مع الصندوق فيما يتعلق بالخدمات الإدارية والتشغيل). أما بالنسبة لـأتعاب الموزعين في يتم دفعها من قبل مدير الصندوق. ويتم احتساب مصاريف التشغيل بالتكلفة الفعلية.	بحد أقصى 0.10 % سنوياً	الرسوم الأخرى
بناء على نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م / 113 بتاريخ 1438/11/2 والذي تم اصداره مع اللائحة التنفيذية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تم بتطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2018م، وبناء على ذلك، سيتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بحسب ما تحدده الدولة من وقت لآخر على جميع الرسوم والأجور طول مدة الصندوق.		ضريبة القيمة المضافة

ـ جدول افتراضي يوضح نسبة تكاليف الصندوق إلى صافي قيمة أصول الصندوق، على مستوى الصندوق، وعلى مستوى الوحدة خلال عمر الصندوق، على أن يشمل، نسبة التكاليف المتكررة وغير المتكررة:

مالك الوحدة	الصندوق	مثالاً افتراضياً لاشتراك عميل في الصندوق بمبلغ 100 ألف ريال لم تتغير طوال السنة، وبافتراض أن حجم الصندوق في تلك الفترة هو 10 مليون ريال
0.03%	0.03%	رسوم الحفظ
0.75%	0.75%	أتعاب الإدارة للفئة (أ)
0.50%	0.50%	أتعاب الإدارة للفئة (ب)
0.50%	0.50%	أتعاب الإدارة للفئة (ج)
0.28%	0.28%	رسوم مراجع الحسابات
0.30%	0.30%	أتعاب خدمات اللجنة الشرعية
0.075%	0.075%	الرسوم الرقابية
0.05%	0.05%	رسوم النشر المدفوعة لتداول
0.10%	0.10%	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
0.10%	0.10%	المصاريف الإدارية الأخرى
0.94%	0.94%	إجمالي المصروفات قبل خصم أتعاب الإدارة
%1.68 للفئة (أ) %1.43 للفئة (ب) %1.43 للفئة (ج)	%1.68 للفئة (أ) %1.43 للفئة (ب) %1.43 للفئة (ج)	نسبة التكاليف المتكررة
لا ينطبق	لا	نسبة التكاليف الغير متكررة
%0.93	%0.93	نسبة تكاليف الصندوق إلى صافي قيمة أصوله

-**تفاصيل مقابل الصفقات المفروضة على الاشتراك والاسترداد ونقل الملكية تكون مستحقة على مالكي الوحدات و تكون تلك الرسوم والمصاريف على النحو التالي:**

- رسوم الاشتراك: لا يوجد
- رسوم الاشتراك الإضافي: لا يوجد
- رسوم الاسترداد المبكر: لا يوجد
- رسوم نقل الملكية: لا يوجد

-**شرح سياسة مدير الصندوق بشأن التخفيضات والعمولات الخاصة:**
يجوز لمدير الصندوق وبناء على ما يراه مناسباً، إلغاء أو تخفيض أو زيادة رسوم الاشتراك وأو رسوم الاشتراك الإضافي في الصندوق. كما تخضع أي تخفيضات أو عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق لللائحة مؤسسات السوق المالية. وسيتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للصندوق نهاية السنة المالية.

-**المعلومات المتعلقة بالزكاة والضريبة:**
لا يتولى مدير الصندوق إفراج زكاة الوحدات الاستثمارية عن المستثمرين وتقع مسؤولية إفراج الزكاة على مالك الوحدة بحسب ما يملك من وحدات استثمار. بناء على نظام ضريبة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 113 بتاريخ 11/2/1438 و الذي تم اصداره مع اللائحة التنفيذية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تم البدء بتطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2018م، وبناء على ذلك، سيتم احتساب ضريبة المضافة بحسب ما تحدده الدولة من وقت لآخر على جميع الرسوم والأجور طول مدة الصندوق. يتعهد مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المهلة النظامية. كما يتعهد بتقديم إقرار المعلومات والبيانات التي تطلبها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأغراض فحص ومراجعة الاقرارات خلال المدة النظامية وتزويد مالكي الوحدات المكلفين بالمعلومات القابلة للنشر واللزمة لحساب الأوعاء الزكوي. وبإخطار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بانتهاء الصندوق خلال المدة النظامية لذلك. كما يمكن الاطلاع على اللوائح والقواعد ذات العلاقة بالصناديق الاستثمارية الصادرة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من خلال الموقعة <https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

-**أي عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق:**
ستخضع أي عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق إن وجدت للائحة مؤسسات السوق المالية. وسيتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للصندوق نهاية السنة المالية للصندوق. وعليه يحق لمدير الصندوق أن يبرم ترتيبات عمولة خاصة تكون مخصوصة في سلع وخدمات قد يحصل عليها مدير الصندوق على أن تكون متعلقة بتنفيذ صفقات نيابة عن صندوق الاستثمار أو تقديم أيها لصالحة الصندوق وفقاً للائحة مؤسسات السوق المالية.

-**جدول افتراضي يوضح جميع الرسوم والمصاريف وم مقابل الصفقات التي دفعت من أصول الصندوق أو من قبل مالك الوحدات على أساس عملة الصندوق:**
الجدول التالي يبين مثالاً افتراضياً لاشتراك عميل في الصندوق بمبلغ 100 ألف ريال لم تتغير طوال السنة. وبافتراض أن حجم الصندوق في تلك الفترة هو 10 مليون ريال ولم تتغير طوال السنة:

جدول استثمار افتراضي لمالك وحدات وحصته من المصارييف بالريال السعودي

نوع الرسوم	المبلغ المحسوب على الصندوق	المبلغ المحسوب على مالك الوحدات
رسوم الحفظ	3,000	30
أتعاب الإدارة للفئة (أ)	75,000	750
أتعاب الإدارة للفئة (ب)	50,000	500
أتعاب الإدارة للفئة (ج)	50,000	500
رسوم الاشتراك	-	-
رسوم الاسترداد المبكر	-	-
رسوم مراجع الحسابات	28,000	280
أتعاب خدمات لجنة الرقابة الشرعية	30,000	300
الرسوم الرقابية	7,500	75
رسوم النشر المدفوعة لتداول	5,000	50
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	10,000	100
المصارييف الإدارية الأخرى	10,000	100
الإجمالي للفئة (أ)	168,500	1,685
الإجمالي للفئة (ب)	143,500	1,435
الإجمالي للفئة (ج)	143,500	1,435

* ضريبة القيمة المضافة متغيرة بحسب ما تحدده الدولة من وقت لآخر.

** جميع الرسوم والمصارييف غير شاملة لضريبة القيمة المضافة.

(10) التقويم والتسعير:

- أ. تقويم أصول الصندوق:

يحدد مدير الصندوق صافي قيمة أصول الصندوق، بغض طلب الاشتراك أو الاسترداد بعد حسم الالتزامات المسموحة بها من إجمالي قيمة أصول الصندوق، وعلىه سيقوم مدير الصندوق باحتساب سعر الوحدة لكل فئة على حدة. وتعتمد طريقة التقييم على نوع الأصل حسب التالي:

- إذا كانت الأصول أوراقاً مالية مدرجة أو متداولة في أي سوق أوراق مالية منظمة أو على نظام تسعير الآلي، فيستخدم سعر الإغلاق في ذلك السوق أو النظام.
- بالنسبة إلى الصكوك غير المدرجة، تستخدم القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفوائد أو الأرباح المتراكمة.
- بالنسبة إلى الصكوك المدرجة أو المتداولة في أي سوق أوراق مالية منظمة أو على نظام تسعير آلي ولكن لا تسمح طروف تلك السوق أو ذلك النظام بتقدير الصكوك وفق ما ورد في الفقرة الفرعية (1) لمسار إليها أعلاه، فيجوز تقييم تلك الصكوك وفق ما ورد في الفقرة الفرعية أعلاه شريطة الإفصاح عن ذلك في شروط وأحكام الصندوق.
- بالنسبة إلى صناديق الاستثمار، آخر صافي قيمة أصول منشور لكل وحدة.
- بالنسبة إلى الودائع، القيمة الدسمية بالإضافة إلى الفوائد/الأرباح المتراكمة.
- إذا كانت الأوراق المالية ممولة، فينبعي تقييمها وفقاً لآخر سعر قبل التعليق، إلا إذا كان هناك دليل قاطع على أن قيمة هذه الأوراق المالية قد انخفضت عن السعر المعلق.

7. بالنسبة إلى أي استثمار آخر، القيمة العادلة التي يحددها مدير الصندوق بناء على الطرق والقواعد المفصحة عنها في شروط وأحكام الصندوق، وبعد التحقق منها من قبل مراجع الحسابات للصندوق. يتم تقويم أصول الصندوق كل يوم عمل. إذا وقع هذا اليوم يوم عطلة في الأسواق المعنية يتم التقويم في يوم العمل التالي. وفي حالة تقويم الأصول عند إنهاء الصندوق، إذا لم تكن الأسواق المعنية تعمل في يوم التقويم يكون التقويم في يوم العمل التالي.

وللأغراض التقييم، يجب على مدير الصندوق الحصول على إغلاق أسعار صرف العملات الأجنبية ذات الصلة كما تظهر في بلومبيرغ أو غيرها، اعتباراً من تاريخ التقييم.

سيتم إعلان سعر الوحدة لكل فئة، في يوم العمل التالي ل يوم التقويم على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق (<http://www.mefic.com.sa>) وموقع شركة تداول (www.tadawul.com.sa) أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة.

يجوز تأخير تقويم أصول الصندوق لعدة أيام تتجاوز يوم عمل من الموعود النهائي لتقديم التعليمات الخاصة بعمليات الشراء والاسترداد إذا قرر مدير الصندوق بشكل معقول عدم إمكانية تقويم جزء كبير من أصول الصندوق بشكل يمكن التعديل عليه (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الظروف التي ينفل فيها السوق الرئيسي في وقت تقويم الأصل المتعامل به) بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق المسبقة على هذا التأخير في التقويم.

نقط التقويم وتكرارها:

يتم تقويم أصول الصندوق كل يوم عمل من الأحد إلى الخميس. فإذا وقع هذا اليوم يوم عطلة في الأسواق المعنية يتم التقويم في يوم العمل التالي. وفي حالة تقويم الأصول عند إنهاء الصندوق، إذا لم تكن الأسواق المعنية تعمل في يوم التقويم يكون التقويم في يوم العمل التالي.

الإجراءات التي ستتّخذ في حالة التقويم أو التسعيّر الخاطئ:

في حال التقييم أو التسعيّر الخاطئ لأي أصل من أصول الصندوق أو الاحتساب الخاطئ لسعر الوحدة سيقوم مدير الصندوق ومشغل الصندوق بالتالي: توثيق أي تقييم أو تسعيّر خاطئ لأصل من أصول الصندوق أو سعر الوحدة.

تعويض جميع مالكي الوحدات المتضررين (بما في ذلك مالكي الوحدات السابقين) عن جميع أخطاء التقويم أو التسعيّر دون تأخير.

سيقوم مدير الصندوق بإعادة تقييم الأصول بحسن نية والقيام بالتعديلات اللازمة لتصحيح قيمة سعر الوحدة، وسيتم تقييم وتسعيّر الاستثمار في العملات غير الريال السعودي بناء على سعر الإغلاق المعلن عنه من قبل بلومبيرغ (Bloomberg) أو غيرها. وسيقوم مدير الصندوق بتصحيح سعر الوحدة المعلنة في موقعة الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية "تداول"، وسيقوم مدير الصندوق بتعويض خصم مبلغ الفرق بين السعر الصحيح والسعر الخاطئ لكل عميل قام باسترداد الاشتراك على سعر الوحدة الخاطئ، إذا كانت نسبة الخطاً تمثل 0.5% أو أعلى من سعر الوحدة فإن مدير الصندوق سيقوم بالإفصاح عن الخطأ على موقعه الإلكتروني www.mefic.com.sa والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) www.tadawul.com.sa وفي تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق بناء على المادة 75 من لائحة صناديق الاستثمار.

سيقوم مدير الصندوق بتقديم ملخص بجميع أخطاء التقويم والتسعيّر ضمن تقاريره للهيئة وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

طريقة احتساب سعر الوحدة لأغراض تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد:

يتم تقويم كل فئة من فئات الصندوق وذلك باستخراج إجمالي أصول الفئة مطروحاً منه التزامات الفئة والمصاريف المستحقة والرسوم من إجمالي قيمة أصول الصندوق للفئة المعنية.

يُحدد قيمة الوحدة لكل فئة، بقسمة صافي أصول الفئة على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في تلك الفئة في يوم التقويم ذي العلاقة. وفي حال صادف يوم التقييم إجازة، فسيتم إجراء التقييم في يوم العمل الذي يليه.

مكان ووقت نشر سعر الوحدة:

سيتم إعلان سعر الوحدة لكل فئة في يوم العمل التالي ل يوم التقويم على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق www.mefic.com.sa وموقع السوق المالية السعودية (تداول) www.tadawul.com.sa

(11) التعاملات:

تفاصيل الطرح الأولي:

تم طرح الصندوق للطرح الأولي بتاريخ 15/09/2025م كصندوق استثماري مفتوح لمدة 60 يوم عمل. وتم بدء تشغيل الصندوق في تاريخ 08/12/2025م، وكان سعر الوحدة الأولى عند بداية الطرح حسب الفئات كالتالي: لفئة (أ) هو 100 ريال سعودي، و لفئة (ب) هو 100 ريال سعودي، و لفئة (ج) هو 100 ريال سعودي (مخصصة لموظفي مدير الصندوق). ويحق لمدير الصندوق تشغيل الصندوق في حال تم جمع الحد الأدنى.

الموعود النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد ومسؤوليات مدير الصندوق بشأن طلبات الاشتراك والاسترداد:

يقوم مدير الصندوق باستلام طلبات الاشتراك أو الاسترداد قبل الساعة 12 ظهراً بتوقيت المملكة العربية السعودية في اليوم ما قبل يوم التعامل. وفي حال تم تقديم طلب الاشتراك أو الاسترداد بعد الموعد النهائي المحدد، فسيتم تنفيذه في يوم التعامل التالي.

يقوم مشغل الصندوق بتنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد ودفع عائدات الاسترداد وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وبما لا يتعارض مع لائحة صناديق الاستثمار.

مسؤوليات مدير الصندوق بشأن طلبات الاشتراك والاسترداد: يتم تنفيذ كل من الطلبات وفقاً لما يلي:

- الطلبات المستلمة قبل الساعة 12:00 ظهراً في يوم التعامل، فيتم تنفيذها حسب سعر تقييم التعامل التالي.
- الطلبات المستلمة بعد الساعة 12:00 ظهراً في يوم التعامل، فسيتم تنفيذها في يوم التعامل التالي ل يوم التقييم ذي العلاقة.
- تنفذ طلبات الاشتراك والاسترداد بحيث لا تتعارض مع أي أحكام تتضمنها لائحة الاستثمار أو شروط وأحكام الصندوق.

2 - إجراءات تقديم طلبات الاشتراك والاسترداد بما في ذلك مكان تقديم الطلبات والمدة بين طلب الاسترداد ودفع متحصلات الاسترداد أو نقل الملكية: إجراءات الاشتراك:

- إذا رغب أي مستثمر في شراء وحدات في الصندوق، فيجب أن يقوم بذلك من خلال استيفاء وتقديم المستندات التالية إلى مدير الصندوق:
1. اتفاقية فتح حساب، مستوفاة ومعتمدة / موقعة (مالم يكن المستثمر عميلاً قائماً لدى مدير الصندوق).
 2. الشروط والأحكام، مستوفاة ومعتمدة / موقعة (مالم يكن المستثمر عميلاً قائماً لدى مدير الصندوق).
 - 3 - نموذج طلب الاشتراك، مستوفى ومعتمد/موقـع.

يلتزم المستثمرون الراغبون في شراء وحدات في الصندوق بتقديم المستندات المذكورة أعلاه إلى مدير الصندوق عن طريق البريد السريع أو باليد، أو إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية، وأي طريقة يحددها مدير الصندوق من وقت لآخر.

إجراءات الاسترداد:

- يجوز لمالكي الوحدات طلب استرداد كل أو جزء من الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد والمستندات الخاصة بالصندوق وتسليمها لمدير الصندوق وسوف يعتبر طلب الاسترداد نافذاً فقط في حال استلام مدير الصندوق لطلب الاسترداد مستوف الشروط المحددة.
- المبلغ المطلوب كحد أدنى للاشتراك حسب الفئات كالتالي:
- فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
 - فئة (ب) هو 5,000,000 ريال سعودي
 - فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

والحد الأدنى للاشتراك الإضافي حسب الفئات كالتالي:

- فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
- فئة (ب) هو 100 ريال سعودي
- فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

والحد الأدنى للاسترداد حسب الفئات كالتالي:

- فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
- فئة (ب) هو 100 ريال سعودي
- فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

وفي حالة استرداد المستثمر لاستثماره بنسبة تؤدي إلى انخفاض مشاركته عن الحد الأدنى المطلوب للاشتراك في الصندوق فإنه سيتم رد كامل حصته الاستثمارية وفقاً لتقدير مدير الصندوق. ولا يستطيع مالك الوحدات نقل ملكيتها لأي طرف آخر إلا بموافقة مدير الصندوق.

أقصى فترة زمنية بين تسلم طلب الاسترداد ودفع عوائد الاسترداد لمالك الوحدات:

إذا تم استلام طلب وبلغ الاشتراك قبل الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت المملكة العربية السعودية في يوم التعامل فسيكون تنفيذها حسب سعر تقويم يوم التعامل وفي حالة تم استلام الطلب أو المبلغ بعد الساعة 12:00 ظهراً في يوم التعامل فسيتم تنفيذها حسب سعر تقويم يوم التعامل التالي. أما بالنسبة لطلبات الاسترداد فيتم دفع قيمة الوحدات المستردة لمالكي الوحدات خلال خمسة أيام عمل من يوم التقويم المعتمد.

قيود التعامل في وحدات الصندوق:

مدير الصندوق ملتزم خلال إدارته لصندوق الاستثمار بالقيود والحدود التي تفرضها لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

هـ - **تأجيل/تعليق عمليات الاسترداد:**

يتم تأجيل طلبات الاسترداد ليوم التعامل التالي في أي من الحالات التالية:

- إذا بلغ إجمالي نسبة جميع طلبات الاسترداد لمالكي الوحدات في أي يوم تعامل 10% أو أكثر من صافي قيمة أصول الصندوق. وعلى مدير الصندوق إتباع إجراءات عادلة ومنصفة عند اختيار طلبات الاسترداد المطلوب تأجيلها.
- يتم تعليق الاشتراك أو استرداد الوحدات إذا طلبت الهيئة ذلك.

لـ يجوز لمدير الصندوق تعليق الاشتراك أو استرداد وحدات الصندوق إلا في الحالات التالية:

- إذا رأى مدير الصندوق بشكل معقول أن التعليق يحقق مصالح مالكي الوحدات.
- إذا علق التعامل في السوق السعودي التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يملكها الصندوق، إما بشكل عام وإما بالنسبة إلى أصول الصندوق التي يرى مدير الصندوق بشكل معقول أنها جوهرية لصافي قيمة أصول الصندوق.

الإجراءات المتبعة من مدير الصندوق في حالة التعليق:

- التأكد من عدم استمرار أي تعليق إلا للمدة الضرورية والمبررة مع مراعاة مصالح مالكي الوحدات.
- مراجعة التعليق بصورة منتظمة والتشاور مع مجلس إدارة الصندوق وأمين الحفظ حول ذلك بصورة منتظمة.
- إشعار الهيئة ومالكي الوحدات فوراً بأي تعليق مع توضيح أسباب التعليق، وإشعار الهيئة ومالكي الوحدات فور انتهاء التعليق بالطريقة نفسها والافصاح عن ذلك في الموقع الالكتروني لمدير الصندوق والموقع الالكتروني للسوق.
- يحق للهيئة رفع التعليق إذا رأت أن ذلك يحقق مصالح مالكي الوحدات.

و- **اختيار طلبات الاسترداد التي ستُؤجل:**

في حال تأجيل الاسترداد من الصندوق سيتم تنفيذ الطلبات بشكل تناصي بحيث يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد على أساس تناصي خلال يوم الاسترداد ونقل وتنفيذ كافة طلبات الاسترداد التناصية كأولوية بالنسبة لطلبات الاسترداد المستلمة بخصوص دورة التقويم التالية مع مراعاة نسبة الحد الأعلى 10% دائمآ.

ز -

الأحكام المنظمة لنقل الملكية إلى أشخاص آخرين:

يهدف مدير الصندوق إلى الالتزام بأنظمة وتعليمات الهيئة فيما يتعلق بنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين متى ما وجدت.

ح -

الحد الأدنى لقيمة الوحدات التي يجب على مالك الوحدات الاشتراك فيها أو نقلها أو استردادها:

المبلغ المطلوب كحد أدنى للاشتراك حسب الفئات كالتالي:
 فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
 فئة (ب) هو 5,000,000 ريال سعودي
 فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

والحد الأدنى للاشتراك الإضافي حسب الفئات كالتالي:

فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
 فئة (ب) هو 100 ريال سعودي
 فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

والحد الأدنى للاسترداد حسب الفئات كالتالي:

فئة (أ) هو 100 ريال سعودي
 فئة (ب) هو 100 ريال سعودي
 فئة (ج) هو 100 ريال سعودي

وفي حالة إسترداد المستثمر لاستثماره بنسبة تؤدي إلى انخفاض مشاركته عن الحد الأدنى المطلوب للاشتراك في الصندوق فإنه سيتم رد كامل حصته الاستثمارية وفقاً لتقدير مدير الصندوق. ولا يستطيع مالك الوحدات نقل ملكيتها لأي طرف آخر إلا بموافقة مدير الصندوق.

ط -

الحد الأدنى المطلوب جمعة خلال فترة الطرح الأولى:

يهدف مدير الصندوق إلى جمع مبلغ 5 ملايين ريال كحد أدنى لرأس مال الصندوق. وفي حال عدم تمكن مدير الصندوق من جمع المبلغ المطلوب، سيقوم بإعادة مبالغ الاشتراك إلى مالكي الوحدات، بالإضافة إلى أي عوائد ناتجة عن استثمارها خلال فترة الطرح الأولى، دون أي خصم.

(12) **سياسة التوزيع:**

أ - سياسة توزيع الأرباح:

لن يتم توزيع أرباح على مالكي وحدات الصندوق ويعتبر الصندوق من صناديق النمو الرأسمالي حيث يتم إعادة استثمار أي توزيعات من استثمارات الصندوق أو أي دخل صافي في الصندوق ولن يتم دفعه كتوزيعات أرباح على الوحدات وسينعكس إعادة استثمار هذه التوزيعات والدخل في قيمة وسعر الوحدة.

ب - تاريخ التوزيع التقريبي:

لا ينطبق.

ج - كيفية توزيع الأرباح:

لا ينطبق.

(13) **تقديم التقارير إلى مالكي الوحدات:**

أ - المعلومات المتعلقة بالتقارير السنوية، بما في ذلك البيان ربع السنوي والقواعد المالية الأولية والسنوية
سيعد مدير الصندوق التقارير السنوية (بما في ذلك البيان ربع السنوي والقواعد المالية الأولية والسنوية المراجعة) والتقارير السنوية الموجزة وتقديمها لمالكي الوحدات عند الطلب دون أي مقابل.

ب - معلومات عن أماكن ووسائل إتاحة تقارير الصندوق

سيتم إتاحة التقارير السنوية لمالكي الوحدات خلال مدة لا تتجاوز (90) يوماً من نهاية فترة التقرير وذلك من خلال الوسائل المحددة في شروط وأحكام الصندوق وفي الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول www.tadawul.com.sa).

ج - معلومات عن وسائل تزويد مالكي الوحدات بالقواعد المالية السنوية

تم إتاحة تقارير الصندوق من خلال الوسائل المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه وفقاً لمتطلبات لائحة صناديق الاستثمار. ويتولى مدير الصندوق، عند نهاية كل ربع سنة، بإل仅供صان عن المعلومات المتعلقة بالصندوق من خلال الوسائل المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه. على أن تتضمن هذه المعلومات، كحد أدنى ما هو منصوص عليه في لائحة صناديق الاستثمار. وترسل الإشعارات الخاصة بالصندوق عن طريق العنوان المسجل لمالكي الوحدات (العنوان البريدي و/أو البريد الإلكتروني) أو من خلال أي وسائل اتصال متاحة ويتم اعتمادها.

د - الالتزام بتقديم القواعد المالية السنوية المراجعة للصندوق

تبدأ السنة المالية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر من كل عام، باستثناء السنة الأولى من تأسيس الصندوق والتي سوف تبدأ فيها السنة المالية في تاريخ تشغيل الصندوق. ويقر مدير الصندوق بتوفير أول قوائم مالية مراجعة في نهاية السنة المالية للصندوق.

ه - توفير القواعد المالية السنوية المراجعة للصندوق مجاناً عند طلبها.

يُتيح مدير الصندوق صافي قيمة الأصول المالية للصندوق وذلك للفحص من جانب مالكي الوحدات دون مقابل، كما يتيح جميع أرقام صافي قيمة الأصول السابقة في المكاتب المسجلة لمدير الصندوق.

(14) **سجل مالكي الوحدات:**

أ - يقوم مدير الصندوق بحفظ سجل محدث بمالكي الوحدات وحفظه في المملكة. ويعد سجل مالكي الوحدات دليلاً قاطعاً على ملكية الوحدات المثبتة فيه.
ب - كما سيتم تقديم السجل الخاص بأي مالك للوحدات مجاناً، عند طلبه من خلال شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال).

(15) **اجتماعات مالكي الوحدات:**

أ - الظروف التي تستدعي اجتماع مالكي الوحدات:
طلب مدير الصندوق اجتماعاً لمالكي وحدات الصندوق.

طلب مكتوب من مالكي الوحدات أو أمين الحفظ لمدير الصندوق، ويقوم مدير الصندوق بالدعوة لجتماع مالكي الوحدات خلال (10) أيام من تسلمه ذلك الطلب

ب - إجراءات الدعوة إلى عقد اجتماع مالكي وحدات الصندوق:
يجب على مدير الصندوق تلبية هذه الطلبات في حال كان الطلب مقدم من أمين الحفظ أو من يملك 25% على الأقل من قيمة وحدات الصندوق من مالكي الوحدات مجتمعين أو منفردين خلال (10) من تاريخ استلام الطلب الكتابي.

سيقوم مدير الصندوق بدعوة ملاك الوحدات في الصندوق وذلك عن طريق الإعلان في موقعة الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) ، و بإرسال إشعار كتابي إلى مالكي الوحدات وأمين الحفظ:

- قبل 10 أيام على الأقل من الاجتماع.
- بمدة لا تزيد عن (21) يوماً قبل الاجتماع.

يكون الاجتماع صحيحاً ومكتمل النصاب في حال حضور الاجتماع مجتمعين 25٪ على الأقل من قيمة وحدات الصندوق.

إذا لم يستوف النصاب فيجب على مدير الصندوق الدعوة لاجتماع ثانٍ وذلك عن طريق الإعلان في موقعة الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) وإرسال إشعار كتابي إلى مالكي الوحدات وأمين الحفظ قبل موعد الاجتماع الثاني بمدة لا تقل عن 5 أيام، ويعد الاجتماع الثاني صحيحاً أيًّا كانت نسبة الوحدات الممثلة في الصندوق.

2- حقوق التصويت لمالكي الوحدات:

- يحق لكل مالك وحدات تعين وكيل له لتمثيله في اجتماع مالكي الوحدات.
- يحق لكل مالك وحدات الإدلاء بصوت واحد عن كل وحدة يمتلكها في الصندوق.

يتم عقد اجتماعات مالكي الوحدات والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة.

(16) حقوق مالكي الوحدات:

أ- قوامة بحقوق مالكي الوحدات:

الحصول على نسخة محدثة من شروط وأحكام الصندوق باللغة العربية بدون مقابل. تكون الوحدات المشتركة بها ملكاً لمالك الوحدات الذي إشتراك فيها بالصندوق.

يحق لمالك الوحدات ممارسة حقوقه المرتبطة بالوحدات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حقوق التصويت في اجتماعات مالكي الوحدات.

الحصول على بيان سجل الوحدات السنوي الخاص باستثماره المالي في الصندوق، بما في ذلك جميع الحركات التي تمت على الوحدات.

الحصول على التقارير السنوية الموجزة والأولية المعدة من قبل مدير الصندوق عند الطلب (علمًـا بأنها سوف تكون متوفرة في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)).

الحصول على قوائم مالية المراجعة للصندوق عند الطلب (علمًـا بأنها سوف تكون متوفرة في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)).

الموافقة على التغيرات الأساسية في شروط وأحكام الصندوق.

استرداد الوحدات قبل سريان أي تغيير في شروط وأحكام الصندوق دون فرض أي رسوم استرداد.

الدعوة إلى عقد اجتماع مالكي الوحدات.

أي حقوق أخرى تقرها الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن مجلس الهيئة والتعليمات ذات العلاقة السارية في المملكة.

ب- سياسة مدير الصندوق فيما يتعلق بحقوق التصويت المرتبطة بأصول الصندوق:

وضعت شركة ميفك كابيتال سياسة حقوق التصويت والضوابط الاستشارية لضمان اتخاذ القرارات التي يتم التصويت عليها بما يحقق المصلحة الجماعية لمالكي وحدات الصندوق وتحسين قيمة أصول العملاء على المدى الطويل. وسوف يعتمد مدير الصندوق في تطبيق هذه السياسة، نفس المستوى من العناية والمهارة الذي يبذلها في إدارة صناديق الاستثمار.

الموافقة على السياسة:

يتولى رئيس مجلس إدارة الصندوق مسؤولية الموافقة على سياسة حقوق التصويت والإشراف على تنفيذها بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام.

ويأتي هذا التزاماً بنص لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد فوض رئيس مجلس إدارة الصندوق صلاحيته هذه لمدير الصندوق ومسؤول المطابقة والالتزام لاتخاذ القرارات بما يخدم مصالح مالكي وحدات الصندوق.

(17) مسؤولية مالكي الوحدات:

يكون مالك الوحدات مسؤولاً عن خسارة استثماره في الصندوق أو جزء منه. ولكنه غير مسؤول عن ديون والالتزامات الصندوق.

(18) خصائص الوحدات:

يتمتع جميع مالكي الوحدات من نفس الفئة بحقوق متساوية ويتم معاملتهم بالمساواة من قبل مدير الصندوق.

تنقسم الوحدات في الصندوق إلى الفئات الثلاثة التالية:

وحدات الفئة (أ): هي وحدات تصدر للمستثمرين وفقاً للشروط والأحكام بقيمة استثمارية لا تقل عن 100 ريال سعودي.

وحدات الفئة (ب): هي وحدات تصدر للمستثمرين وفقاً للشروط والأحكام بقيمة استثمارية لا تقل عن 5,000,000 ريال سعودي.

وحدات الفئة (ج): هي وحدات تصدر لموظفي مدير الصندوق وفقاً للشروط والأحكام بقيمة استثمارية لا تقل عن 100 ريال سعودي.

(19) التغييرات في شروط وأحكام الصندوق:

بيان بالأحكام المنظمة لغير شروط وأحكام الصندوق والموافقات والإشعارات

- موافقة الهيئة ومالكي الوحدات على التغييرات الأساسية:

أ) يجب لمدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي الوحدات في الصندوق المعنى على التغيير الأساسي المقترن خلال قرار صندوق عادي.

ب) يجب على مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة مالكي الوحدات وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة، الحصول على موافقة الهيئة على التغيير الأساسي المقترن للصندوق.

ج) يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أي تغيير أساسي.

د) يشعر مدير الصندوق مالكي الوحدات ويفصل عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة قبل (10) أيام من سريان التغيير.

ه) بيان تفاصيل التغييرات الأساسية في تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للمادة الرابعة والستون من لائحة صناديق الاستثمار.

و) يحق لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم قبل سريان أي تغيير أساسي دون فرض أي رسوم استرداد (إن وجدت).

- إشعار الهيئة ومالكي الوحدات بأي تغييرات غير أساسية:

أ) يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات ويفصل في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق الذي يديره قبل (10) أيام من سريان التغيير، ويحق لمالكي وحدات الصندوق استرداد وحداتهم قبل سريان التغيير غير الأساسي دون فرض أي رسوم استرداد (إن وجدت).

ب) يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أي تغيير غيرأساسي.

ج) بيان تفاصيل التغييرات غير الأساسية في تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للمادة الخامسة والستون من لائحة صناديق الاستثمار

(20) إنهاء صندوق الاستثمار وتصفيته:

- يتم انقضاء الصندوق في أي من الحالات التالية:

- إذا رغب مدير الصندوق في إنهاء الصندوق، فيجب عليه إشعار الهيئة ومالكي الوحدات كتابياً برغبته في ذلك قبل مدة لا تقل عن (21) يوماً من التاريخ المزمع إنهاء الصندوق فيه، دون الإخلال بشروط وأحكام الصندوق.

- لمدير الصندوق إنهاء الصندوق والبدء في تصفيته متى ما قرر مناسبة ذلك وفق الظروف السائدة، بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق ولجنة الشريعة على ذلك.

- إذا كانت مدة الصندوق محددة وفقاً لهذه الشروط والأحكام فيجب على مدير الصندوق إنهاء الصندوق فور انتهاء تلك المدة، وإشعار الهيئة ومالكي الوحدات كتابياً قبل انتهاء مدة الصندوق بمدة لا تقل عن (21) يوماً.

- عند حصول حدث معين، يتم إشعار الهيئة ومالكي الوحدات كتابياً خلال (5) أيام من وقوع الحدث الذي يوجب إنهاء الصندوق.

- في حال عدم استيفاء المطلب إذا كان صافي قيمة أصول الصندوق يقل عن الحد الأدنى الذي يبني مدير الصندوق جمعه (5) ملايين ريال سعودي أو ما يعادلها لما ينبغي جمعه خلال مدة الطرح الأولي من اشتراكات المستثمرين. فإنه يجب على مدير الصندوق اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة المحددة في شروط وأحكام الصندوق لضمان استيفاء المطلب خلال (6) أشهر، يجب إشعار الهيئة فوراً، ويجب على مدير الصندوق إنهاء الصندوق وإشعار الهيئة ومالكي الوحدات بذلك.

- الإجراءات المتبعة لتصفية الصندوق:

- سيقوم مدير الصندوق البدء في إجراء تصفيه الصندوق فور انتهائه، وذلك دون الإخلال بشروط وأحكام الصندوق.

- سيقوم مدير الصندوق بالإعلان في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) عن انتهاء مدة الصندوق ومدة تصفيته.

ج - في حال انتهاء مدة الصندوق، لا يتقاضى مدير الصندوق أي أتعاب تخص من أصول الصندوق.

(21) مدير الصندوق:

يعد مدير الصندوق مسؤولاً عن الالتزام بأحكام لائحة صناديق الاستثمار سواءً أدى مسؤولياته وواجباته بشكل مباشر أم كلف بها جهة خارجية بموجب أحكام لائحة ولة الشخص المرخص لهم. ويعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتياله، أو إهماله أو سوء تصرفه أو تقصيره المعتمد.

أ - اسم مدير الصندوق وواجباته ومسؤولياته:

اسم مدير الصندوق:

شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال).

واجبات ومسؤوليات مدير الصندوق:

اللتزام بجميع الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والتعليمات السارية بالمملكة العربية السعودية ذات العلاقة بعمل الصندوق بما في ذلك متطلبات لائحة صناديق الاستثمار ولائحة مؤسسات السوق المالية بما في ذلك واجب الأمانة تجاه مالكي الوحدات، والذي يتضمن بذل الحرص المعقول والعمل بما يحقق مصالحهم.

يعد مدير الصندوق مسؤولاً عن الالتزام بأحكام لائحة صناديق الاستثمار سواءً أدى مسؤولياته وواجباته بشكل مباشر أم كلف بها جهة خارجية بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة مؤسسات السوق المالية.

يعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتيال أو إهمال أو سوء تصرف أو تقصير متعمد.

يعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق، وتتضمن تلك السياسات والإجراءات القيام بعملية تقييم المخاطر

بشكل سنوي على الأقل. ويجري اختبار لتحمل المخاطر مرتين سنوياً، وضمان سرعة التعامل معها.

يطبق مدير الصندوق برنامج مراقبة المطابقة واللتزام للصندوق، ويزود الهيئة بنتائج التطبيق بناءً على طلبها.

يتم تقديم البيانات المطلوبة لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك حسب الآلية المتبعة لديهم.

ب - ترخيص هيئة السوق المالية: رقم 37-06029 الصادر بتاريخ: 1427/6/21هـ.

ج - عنوان مدير الصندوق: شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي، سجل تجاري رقم 1010237038 بتاريخ 1428/8/2هـ، وعنوانها الرئيسي هو برج ميفك 7702 طريق الملك فهد، الملقا، الرياض 13524 الدور السابع، هاتف: (+966 11 2186666) فاكس: (+966 11 2186701) هاتف مجاني: (8001263342).

د - عنوان الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق: www.mefic.com.sa

ه - رأس المال المدفوع لمدير الصندوق: قدره 300 مليون ريال.

و - المعلومات المالية لمدير الصندوق: كما في نهاية السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2024م

السنة	2024
الإيرادات بالمليون ريال سعودي	28
صافي (خسارة) بالمليون ريال سعودي	(71.6)

ز - مهام مدير الصندوق وواجباته ومسؤولياته تجاه الصندوق:
إدارة الصندوق.

إدارة عمليات الصندوق بما في ذلك خدمات الإدارة للصندوق.
طرح وحدات الصندوق.

التأكد من دقة شروط وأحكام الصندوق واتصالها وأنها كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة.
وضع السياسات والإجراءات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق، وضمان سرعة التعامل معها.
اللتزام بطلبات الموافقة والاشعارات المقدمة للهيئة الصادرة من لائحة صناديق الاستثمار عند طلب.
تطبيق برنامج مراقبة المطابقة واللتزام وتنزيل الهيئة بنتائج التطبيق عند طلبها.

ج - أي أنشطة عمل أو مصالح أخرى لمدير الصندوق تمثل أهمية جوهريه، أو من الممكن أن تتعارض مع أنشطة الصندوق:
لا يوجد.

ط - تعيين مدير صندوق من الباطن:
يجوز لمدير الصندوق تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من تابعية بالعمل مدير للصندوق من الباطن إذارأى حاجة لذلك.. علماً أنه لن يتم تحميل الصندوق أي رسوم إضافية في حال الاستعانة بمدير من الباطن.

ي - صلاحية الهيئة في عزل مدير الصندوق واستبداله:

يحق لهيئة السوق المالية عزل مدير الصندوق أو استبداله واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً لتعيين مدير صندوق بديل وذلك في الحالات التالية:

- توقف مدير الصندوق عن ممارسة نشاط الإدارة دون إشعار الهيئة بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم.
- إلغاء ترخيص مدير الصندوق في ممارسة نشاط الإدارة أو سحبه أو تعليقه من قبل الهيئة.
- تقديم طلب إلى الهيئة من مدير الصندوق لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الإدارة.
- إذا رأت الهيئة أن مدير الصندوق قد أخل بشكل تزاه جوهرياً بالالتزام بالنظام أو لواحته التنفيذية.
- وفاة مدير المحفظة الاستثمارية الذي يدير الصندوق أو عجزه أو استقالته مع عدم وجود شخص آخر مسجل لدى مدير الصندوق قادر على إدارة أصول الصندوق.
- أي حالة أخرى ترى هيئة سوق المال بناءً على أساس معقولة أنها ذات أهمية جوهيرية.

(22) مشغل الصندوق:

- أ - اسم مشغل الصندوق:**
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال) ("مشغل الصندوق").
- ب - رقم الترخيص الصادر عن هيئة سوق المال، وتاريخه:**
ترخيص رقم 06029-37 الصادر بتاريخ: 1427/6/21هـ.
- ج - عنوان مشغل الصندوق:**
برج ميفك 7702 طريق الملك فهد
حي الملقا
الدور السابع
الرياض 13524
المملكة العربية السعودية
الموقع الإلكتروني www.mefic.com.sa
- د - الأدوار الأساسية لمشغل الصندوق، ومسؤولياته اتجاه الصندوق:**
يجب على مشغل الصندوق، فيما يتعلق بالصندوق، أداء جميع الواجبات والالتزامات الإدارية المطلوبة بموجب لواحة صناديق الاستثمار وغيرها من الواجبات التي قد تكون ضرورية من أجل تنفيذ وتحقيق أغراض الصندوق وسياساته وأهدافه. من بعض مهام مشغل الصندوق (على سبيل المثال لا للحصر):
 - تشغيل الصندوق.
 - إعداد سجل بمالكي الوحدات.
 - الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وسجل الوحدات المصدرة والملغاة ورصيد الوحدات القائمة.
 - تنفيذ عمليات اشتراك واسترداد الوحدات.
 - تقييم أصول الصندوق.
 - تسعير الوحدات ويعد مسؤولاً عن أي تقييم أو تسعير خاطئ.
- ه - حق مشغل الصندوق في تعين مشغل صندوق من الباطن:**
يحق لمدير الصندوق تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من واجباته أو التزاماته، وتشمل جميع المهام المذكورة في الفقرة (د) أعلاه.
- و - المهام التي كلف بها مشغل الصندوق طرفاً ثالثاً فيما يتعلق بصناديق الاستثمار:**
يحق لمشغل الصندوق تفويض طرف ثالث أو أكثر بأي من واجباته أو التزاماته، وتشمل جميع المهام المذكورة في الفقرة (د) أعلاه.

(23) أمين الحفظ:

- أ - اسم أمين الحفظ:**
شركة البلد المالية (البلد للاستثمار).
- ب - رقم الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية، وتاريخه:**
شركة البلد المالية (البلد للاستثمار)، وهي شركة مساهمة سعودية مسجلة بموجب السجل التجاري رقم 1010240489 ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية كشخص مرخص له بموجب ترخيص رقم 38100-37 كأمين حفظ لحيازة ملكية أصول الصندوق.
- ج - عنوان أمين الحفظ:**
المركز الرئيسي طريق الملك فهد

- د - **بيان الأدوار الأساسية للأمين الحفظ وواجباته ومسؤولياته تجاه الصندوق:**
مسؤولًا عن التزاماته وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار، سواءً أدى مسؤولياته بشكل مباشر أم كلف بها طرفاً ثالثاً بموجب أحكام هذه لائحة صناديق الاستثمار أو لائحة الأشخاص المرخص لهم. ويعد أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق ومالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتياله، أو إهانته، أو سوء تصرفه، أو تقصيره المتعمد.
- مسؤولًا عن حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح مالكي الوحدات، وهو مسؤول كذلك عن اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ أصول الصندوق.

- ه - **حق أمين الحفظ في تعيين أمين حفظ من الباطن:**
يجوز للأمين الحفظ تكليف طرف ثالث بالعمل أميناً للحفظ أو أي من تابعيه بالعمل أميناً للحفظ من الباطن.

- و - **المهام التي كلف بها أمين الحفظ طرفاً ثالثاً فيما يتعلق بصدوق الاستثمار**
يجوز للأمين الحفظ تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من تابعيه المرخصين بممارسة نشاط الحفظ بالعمل أميناً للحفظ من الباطن، ويدفع أمين الحفظ أتعاب ومصاريف أي أمين حفظ من الباطن من موارده الخاصة.

- ز - **حكم عزل أمين الحفظ أو استبداله:**
يحق لجنة السوق المالية عزل أمين الحفظ واستبداله واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً في حال وقوع أي من الحالات التالية:

- توقف أمين الحفظ عن ممارسة نشاط الحفظ دون إشعار الهيئة بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم.
- إلغاء ترخيص أمين الحفظ في ممارسة نشاط الحفظ أو سحبه أو تعليقه من قبل الهيئة.
- تقديم طلب إلى الهيئة من أمين الحفظ لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الحفظ.
- إذا رأت الهيئة أن أمين الحفظ قد أخل بشكل تراه جوهرياً بالالتزامات النظام أو لوازمه التنفيذية.
- أي حالة أخرى ترى الهيئة - بناءً على أساس معقولة - أنها ذات أهمية جوهيرية.

يحق لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ واستبداله في الحالات التالية:

- يجوز لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ بموجب إشعار كتابي إذا رأى بشكل معقول أن عزل أمين الحفظ في مصلحة مالكي الوحدات و يجب إشعار الهيئة ومالكي الوحدات بذلك فوراً وبشكل كتابي.
- الافصاح فوراً في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق عن قيمة بعزل أمين حفظ بدلاً للصدوق.
- في حالة عزل أمين الحفظ يجب تعيين بدلاً له خلال 30 يوم من تاريخ استلام أمين الحفظ المعزول الإشعار الكتابي، وعلى أمين الحفظ المعزول التعاون بشكل كامل في نقل المسؤوليات وأصول الصندوق إلى أمين الحفظ الجديد.

(24) مجلس إدارة الصندوق:

يتم الإشراف على الصندوق من قبل مجلس إدارة للصدوق يعينه مدير الصندوق. وتكون دورة المجلس لمدة ثلاثة سنوات. ويجوز إعادة تعيين الأعضاء لدورات مجلس الإدارة الأخرى.

أ - **يتكون مجلس إدارة الصندوق على النحو التالي:**

طبيعة العضوية (مستقل/غير مستقل)	اسم العضو
عضو غير مستقل ورئيس مجلس إدارة الصندوق	إبراهيم عبد الله الحديثي
عضو مستقل	بدر بن براهيم السويلم
عضو مستقل	خالد بن حسن القحطاني

ب - مؤهلات أعضاء مجلس إدارة الصندوق:

الاسم العضو	المؤهلات العلمية
إبراهيم عبد الله الحديبي	خبرة تجاوزت 30 سنة في مناصب قيادية: - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ابتداء من مدير مالي للشؤون العسكرية 1983. إلى مدير إدارة الاستثمار عام 2009. 2009 من عام 2009 حتى 2024. العضو المنتدب لميفك كابيتال حيث تشكلت لديه خبرة في الإدارة المالية والاستثمارية من خلال المناصب التي شغلها، ويحمل مؤهل علمي بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود.
بدر بن براهيم السويлем	ماجستير إدارة أعمال جامعة نورثهامبتون - المملكة المتحدة، ودراسات متقدمة من جامعة هارفارد وجامعة لندن للأعمال، رئيس اللجنة العقارية والتجارية والنقل ومركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولجنة تخطيط الموارد وتطوير الغرفة واللجنة التنفيذية بغرفة الشرقية خلال مسيرة 12 عاماً.
خالد بن حسن القحطاني	حاصل على بكالوريوس العلوم الإدارية تخصص محاسبة من جامعة الملك سعود، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة ينال للتمويل (شركة زميلة لمجموعة أوريكس اليابان) من 2016 حتى 2022. عضو في "مجلس الأعمال السعودي الياباني" التابع لمجلس الغرف السعودية منذ عام 2010 وعضو في لجنتها التنفيذية منذ عام 2017.

ـ ـ ـ

أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الصندوق:

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

1. الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفا فيها.
2. الإشراف، ومتى كان ذلك مناسباً، المصادقة على أي تضارب مصالح يفصح عنه المدير وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.
3. الجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة والالتزام (لجنة المطابقة والالتزام) لدى المدير ومسئول التبليغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه، للتأكد من التزام المدير بجميع الواجبات والأنظمة المتبعة.
4. الموافقة على جميع التغييرات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تم عليها من وقت لآخر) وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة مالكي الوحدات والهيئة أو إشعارهم (حيثما ينطبق). التأكيد من اكتمال والتزام شروط وأحكام الصندوق بلائحة صناديق الاستثمار، وكذلك التزامها بقرارات وتجيئات ومعابر لجنة الرقابة الشرعية للصندوق.
5. التأكيد من قيام المدير بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار قرارات لجنة الرقابة الشرعية.
6. العمل بأمانة ولمصلحة صندوق الاستثمار ومالكي الوحدات فيه.
7. الموافقة على تفويض الصلاحيات للمدير للقيام بدور المستشار، ومدير فرع، وأمين حفظ، ووسيط، ووكيل أو وسيط وفقاً لموافقة هيئة السوق المالية.
8. الموافقة على تفويض المدير للقيام بخدمات مسک الدفاتر، والاشتراك، والاسترداد، والبيع والشراء، والتحويلات المالية، وعلى إعلام وتأكيد لمعلومات عن الأرصدة في الرد على استفسارات حملة الوحدات الاستثمارية.
9. الموافقة على تعيين مراجع الحسابات.

ـ ـ ـ

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

يتناول أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلون مكافأة سنوية تقدر بـ 5,000 ريال سعودي كحد أقصى.

ـ ـ ـ

لا يوجد أي تعارض محتمل أو محقق مع مصالح عضو مجلس إدارة الصندوق ومصالح الصندوق.

ـ ـ ـ

أعضاء مجلس إدارة الصندوق ذي العلاقة بجميع الصناديق الأخرى:

الأستاذ/خالد القحطاني	الأستاذ/بدر السويлем	الأستاذ/إبراهيم الحديبي	اسم الصندوق
✓	✓	✓	صندوق ميفك للمراقبة بالريلال السعودي

✓	✓	✓	صندوق ميفك ريت
✓	✓	✓	صندوق ميفك المرن للأسهم السعودية
✓	✓	✓	صندوق ميفك بورتو للتطوير
		✓	صندوق ميفك ريتش لفرص الملكية الخاصة
		✓	صندوق ميفك لفرص الملكية الخاصة 4
			صندوق شركة بوابة ارض الانماء العقاري
✓			صندوق ركاز سدكو كابيتال
✓			

(25) لجنة الرقابة الشرعية:

تم تعين شركة دار المراجعة الشرعية من قبل مدير الصندوق كمستشار شرعى للإشراف وتقديم المشورة بشأن توافق الصندوق مع المعايير الشرعية واعتمادها، تتخذ دار المراجعة الشرعية من الشرق الأوسط مقرًا لعملياتها كما تملك شبكة تتألف من (33) مستشار شرعى حول العالم لغطية الأسواق التي تتركز فيها الأنشطة المتواقة مع المعايير الشرعية مثل: ماليزيا، المملكة العربية السعودية، قطر، مصر، الجزائر، الإمارات، السودان ومملكة البحرين. شركة دار المراجعة الشرعية مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي من أجل توفير خدمات التدقيق الشرعي، والهيكلة، والمراجعة والاعتماد (الفتوى)، وخدمات الإشراف والرقابة الشرعية. لجنة الرقابة الشرعية التي قامت بمراجعة الصندوق هو الشيخ محمد محمد سلطان. وستقوم الدار بالرقابة الشرعية وإجراء التدقيق الشرعي السنوي على عمليات واتفاقيات الصندوق لتأكد لمجلس الإدارة بأن عمليات الصندوق واستثماراته متواقة مع المعايير الشرعية.

أ - أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية، ومؤهلاتهم:

الشيخ/محمد أحمد السلطان حاصل على شهادة الماجستير العالمية في الفقه وأصول الفقه من جامعة أحسن العلوم بباكستان. وشهادة البكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة دار العلوم بباكستان تحت إشراف العالم الشهير المفتى محمد تقي عثمانى. 10 سنوات من الخبرة كمستشار شرعى وأكاديمى في الصناعة المصرفية الإسلامية. الشيخ محمد يقود فريق عمل إدارة الاستشارات الشرعية في الدار بما يتمتع به من علم غزير في الفقه والتمويل الإسلامي. تكمن خبرته في إعداد تصميم المنتجات التقليدية، وهيكلة صناديق الاستثمار، كما تمتد خبرته إلى القطاع المصرفى والتأمين مع ضمان سرعة إجراء عملية الموافقة وتحصيص حلول فريدة وعملية في إدارة الفتوى.

ب - أدوار ومسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية:

لجنة الرقابة الشرعية:

تقوم اللجنة بمراجعة جميع المستندات المقدمة إليها، بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعلقة بالصناديق وذلك بموجب كتاب موجه من مدير الصندوق إلى لجنة الرقابة الشرعية ، وفي حال تطابقت جميع المتطلبات ذات العلاقة وفقاً لتقدير لجنة الرقابة الشرعية ، فسيتم اصدار شهادة شرعية تشكل رأي اللجنة كما تم تفسيره من قبلها في ضوء الفقه الإسلامي - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- إلا أن المصادقة القانونية والتحقق من الوثائق المقدمة ستكون مسؤولية مدير الصندوق وحدها.

الاستشارات الشرعية:

تقديم خدمات الاستشارات الشرعية لمدير الصندوق بما في ذلك تقديم المشورة بشأن العمليات والإطار التنظيمي للإجراءات والرد على الاستفسارات الشرعية لموظفي الشركة وأعمالها فيما يخص الصناديق. كذلك تقديم الإرشادات، مشاركة معلومات بشأن أحكام شرعية سابقة، أفضل الممارسات، والآراء التي تخص القرارات الصادرة من العلماء والتطبيقات الممكنة عليها في الشريعة.

التدقيق الشرعي:

هذه الخدمة تتضمن إجراء مراجعة سنوية لمدى التزام الصندوق بتطبيق المعايير الشرعية، وتحتوي على مراجعة النشطة المالية، ووثائقها والقواعد المالية ذات الصلة، وذلك من أجل فحص مدى الالتزام بالمعايير الشرعية وإصدار تقرير المراجعة المتعلق بالمعايير الشرعية.

مكافأة لجنة الرقابة الشرعية بحد أعلى 30,000 ريال سعودي سنوياً. وهي متضمنة في المصروفات الإدارية الأخرى التي لا تتعدي 0.1% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً.

- د - **المعايير المطبقة لتحديد شرعية الأصول المعدة للاستثمار:**
يجب أن تكون جميع استثمارات واستراتيجيات الصندوق متوافقة مع المعايير الشرعية.
يجب استثمار السيولة النقدية في أدوات متوافقة مع المعايير الشرعية.
يجب أن تكون جميع العقود والاتفاقيات المنفذة من قبل الصندوق متوافقة مع المعايير الشرعية.
يجب ألا يستثمر الصندوق أولاً على السندات التقليدية والأسهم الممتازة والأدوات المالية المبنية على أسعار الفائدة مثل الخيارات والعقود الآجلة والمقاييس أو الأدوات المالية المماثلة.
يجب تدقيق معاملات الصندوق من فريق التدقيق الشرعي مرة واحدة في السنة على الأقل للتأكد من امتثالها لمعايير اللجنة الشرعية.
يجوز التعامل بأدوات وطرق الاستثمار الآتية:
المرابح الشرعية والتي تمثل في شراء بضائع وبيعها بهامش ربح بموجب شروط دفع آجلة منتفق عليها مسبقاً.
صناديق المرابح الشرعية الأخرى والمدارة من قبل شركات استثمارية والتي لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة لدى اللجنة الشرعية للصندوق.
الصكوك الاستثمارية المجازة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للصندوق والتي تمثل حقوق ملكية غير مجزئة في أصول حقيقية أو منفعتها والأرباح الناتجة عن تلك الأصول وفقاً على سبيل المثال وليس الحصر الصكوك المصدرة بناء على عقود التعامل سواء بالإيجارة أو المشاركة أو المراقبة أو الإستصناع.
صناديق الصكوك الاستثمارية الأخرى والمدارة من قبل شركات استثمارية والتي لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة لدى اللجنة الشرعية للصندوق.
سيتم التدقيق الشرعي بصفة سنوية على عمليات الصندوق للتأكد من توافق عملياته مع المعايير والقرارات المقرة من قبل اللجنة الشرعية.
لا يجوز الاستثمار والتعامل بأدوات وطرق الاستثمار الآتية:
عقود المستقبليات.
العقود الآجلة.
الأسهم الممتازة.
عقود الخيارات.
عقود المنقلة SWAP التقليدية.
البيع على المكشوف.
أدوات أخرى تتعلق بدفع واستلام الفوائد الربوية.

26) مستشار الاستثمار:

لـ نـطـقـهـ

المؤذن (27):

يجوز لمدير الصندوق تعين موزع للصندوق بموجب اتفاقية موقعة مع مدير الصندوق. كما يقر مدير الصندوق أنه في حال تم تعين الموزع سيتم إشعار الهيئة ومالكي الوحدات بذلك.

(28) مادع الحسابات:

اسم مراجع الحسابات: - أ
شركة إبراهيم أحمد البش

ب - عنوان مراجع الحسابات:

ص ب: 69658 ، الرياض، 11557 المملكة العربية السعودية.

(+ 966-11) 2065444 : ፳፻፬፭ (+ 966-11) 2065333 : የ፳፻፬፭

بيان الأدوار الأساسية لمراجع الحسابات ومسؤولياته وواجباته تجاه الصندوق:
يقوم مراجع الحسابات بإعداد وتقديم ومراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية والمصادقة على القوائم السنوية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

د - الأحكام المنظمة لاستبدال مراجع الحسابات لصندوق الاستئمان:

يحق لمدير الصندوق استبدال مراجع الحسابات بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق في الحالات التالية:
في حال وجود ادعاءات قائمة ومهمة حول سوء السلوك المهني لمراجع الحسابات في تأدية مهامه.
إذا لم يعد مراجع الحسابات مستقلًا.

▪ إذا طلبت الهيئة وفقاً لتقديرها المرض تغير الحسابات المعين للصندوق.

(29) أصول الصندوق:

- أ- بيان بأن أصول صندوق الاستثمار محفوظة بواسطة أمين الحفظ لصالح صندوق الاستثمار:
يقوم أمين الحفظ بحفظ أصول الصندوق لصالح الصندوق والمملوك، لمالك الوحدات في الصندوق، ولا تعتبر هذه الأصول ملكاً لأمين الحفظ وليس له الحق التصرف بها إلا وفقاً لشروط وأحكام هذا الصندوق.
- ب- بيان يوضح أنه يجب على أمين الحفظ فصل أصول كل صندوق استثماري عن أصوله وعن أصول عملائه الآخرين:
يقوم أمين الحفظ بفصل أصول الصندوق عن باقي الأصول الخاصة به أو الصناديق الأخرى وعن أصول عملائه الآخرين التي يقوم بحفظ أصولها منفصلين، ويسجل أمين الحفظ الأوراق المالية والأصول الخاصة بالصندوق باسمه لصالح الصندوق وسيكون هناك حساب بنكي خاص لصالح الصندوق يقوم بفتحه أمين الصندوق في أحد البنوك المحلية، ويقوم بالاحتفاظ بجميع السجلات الضرورية وغيرها من المستندات التي تؤيد تأديته لالتزاماته التعاقدية.
- ج- إن أصول صندوق الاستثمار مملوكة بشكل جماعي لمالكي الوحدات ملكية مشاعة، ولا يجوز أن يكون مدير الصندوق من الباطن أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع أي مصلحة في أصول الصندوق أو مطالبة فيما يتعلق بذلك الأصول، إلا إذا كان مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن أو أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع مالكاً لوحدات الصندوق، وذلك في حدود ملكيته، أو كان مسماوباً بهذه المطالبة بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار وأفصح عنها في هذه الشروط والأحكام.

(30) معالجة الشكاوى:

تتاح إجراءات معالجة الشكوى الشكاوى للمشترين بناءً على طلبهم وبدون مقابل. وبالنسبة للشكاوى المتعلقة بالصندوق، يجوز للمشترين الاتصال بالموظف المختص لدى المدير، وعنوانه كالتالي:
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال)
برج ميفك 7702 طريق الملك فهد، الملقا، الرياض 13524 الدور السابع
هاتف: 00966 11-218-6666، 00966 12-63342 800 ، فاكس: +966 11 218 6668
بريد الكترونى: Complaint@mefic.com.sa
في حال تذرع الوصول إلى تسوية أو لم يتم الرد خلال 7 أيام عمل، يحق للمشتراك بإيداع شكواه لدى هيئة السوق المالية- إدارة شكاوى المستثمرين، كما يحق للمشتراك بإيداع الشكوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بعد مضي مدة (90) يوم تقويمي من تاريخ إيداع الشكوى لدى الهيئة، إلا إذا اخترت الهيئة مقدم الشكوى بجواز إيداعها لدى اللجنة قبل انقضاء المدة.

(31) معلومات أخرى:

- أ- سيتم تقديم السياسات والإجراءات التي تتبع لمعالجة تعارض المصالح وأي تعارض مصالح محتمل و/أو معملي عند طلبها دون مقابل.
- ب- تكون الجهة القضائية المختصة بالنظر في أي نزاع ناشئ من أو عن الاستثمار في الصندوق هي لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- ج- المستندات المتاحة لمالكي الوحدات:
شروط وأحكام الصندوق.
- د- كل عقد مذكور في الشروط والأحكام.
- هـ- القوائم المالية لمدير الصندوق.
- دـ- لا يوجد أي معلومة أخرى معروفة أو ينبغي أن يعرفها مدير الصندوق أو مجلس إدارة الصندوق قد يطلبها مالكو الوحدات الحاليون أو المحتملون.
- هـ- لا يوجد أي إعفاءات من قيود لائحة صناديق الاستثمار توافق عليها هيئة السوق المالية ما عدا التي ذكرت في هذه الشروط والأحكام.

(32) متطلبات المعلومات الإضافية لأنواع معينة من الصناديق (صندوق أسواق النقد):

1. الاشتراك في أي وحدة من هذا النوع من الصناديق يختلف عن إيداع مبلغ نقدي لدى بنك محلى.
2. مدير الصندوق غير ملزم بقبول طلب استئناد الوحدات بسعر الاشتراك، وأن قيمة الوحدات وإيراداتها قابلة للصعود والهبوط.
3. المنهجية التي سيتبعها مدير الصندوق لتصنيف استثمارات الصندوق أو الأطراف النظرية التي سيتعامل معها الصندوق:
سيعتمد مدير الصندوق على تحليل أفضل العروض المتاحة في صفتات المراجحة المتوفرة من حيث العائد ومستوى المخاطر لضمان تحقيق أفضل عائد ممكن مع الحفاظ على أدنى مستوى ممكن من المخاطر، وكذلك الحال بالنسبة لتحليل مستوى مخاطر وعوائد الصكوك والصناديق المتاحة بحيث يتم العمل على انتقاء الصكوك والصناديق العائدية لجهات مصدراً ذات سمعة وملاءة مالية جيدة. سيكون الاستثمار مع الأطراف النظرية بما يراه مدير الصندوق مناسباً مع الأخذ في الاعتبار تصنيف البلد الذي تتنتمي له الجهة أو الورقة المالية، الملة المالية، كفاءة الأصول والأرباح.
4. في حال تعامل مدير الصندوق مع أي مصدر لصفقات سوق النقد خارج المملكة، فإن مدير الصندوق يقر بأن هذا المصدر خاضع لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي.

.5 في حال استثمار الصندوق في عقود المشتقات لغرض التحوط، فإن مدير الصندوق يقر بأن الجهة المصدرة خاضعة لقواعد الكفاية المالية الصادرة عن الهيئة أو الصادرة عن جهة رقابية مماثلة للهيئة.

(33) اقرار مالكي الوحدات:

لقد قمت/قمنا بقراءة الشروط والأحكام وفهم ما جاء فيها والموافقة عليها و الموافقة على خصائص الوحدات التي تم الاشتراك بها في الصندوق، وتم الحصول على نسخة من هذه الاتفاقية والتواقيع عليها.

مدير الصندوق: شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال)	
	التاريخ:
	التواقيع:
مالك الوحدات	
	الاسم:
	رقم الهوية / السجل التجاري:
	اسم المفوض:
	التاريخ:
	التواقيع:

**رئيس إدارة المطابقة والالتزام و مسؤول التبليغ
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي**

ياسر بن علي الحديثي

عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ماجد بن أحمد الرويعي